



PROVISIONAL

A/PV.2378
7 October 1975

ARABIC

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثانية والسبعين بعد الألفين

ال المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥ / ٣٠

(لوكسمبورغ)

السيد شورن

الرئيس :

(البحرين)

السيد الصفار (نائب الرئيس)

شم :

خطاب غبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص .

مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال .

-

-

القيت الكلمات من :

السيد غايري (غرينادا)

السيد هنليدي (تونغا)

السيد غاريا (نيجيريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستتوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربعة نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room IX-2332

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لإنجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ٤٥ / ١٥ .

خطاب غبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرصأصطبخ إلى قاعة الجمعية العامة ، غبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب ب贵宾ة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص ، وأدعوه غبطته إلى التفضل بالقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس مكاريوس (الكلمة بالإنجليزية) : السيد الرئيس ، من دواعي سروري العظيم أن أقدم لكم ، نيابة عن جمهورية قبرص ، أحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ، وصفاتكم البارزة ، التي ميزتكم ، كرئيس وزراء ، وزير خارجية لكسمرين — وهي بلد له تقاليد ديمقراطية طويلة وثيرة — تؤكد أن مداولات الجمعية العامة سوف تستشهد بروح بناءة وخلاقة .

وأود أيضاً أن أعبر عن التقدير العميق لسلفكم ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجزائر ، للطريقة الماهرة والفعالة التي رأس بها مداولات الدورة العادية التاسعة والعشرين ، وكذلك الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

وتقدم جمهورية قبرص ترحيباً حاراً ، للدول الأعضاء الجدد في المنظمة ، وهي : سان تومي وبرنسيب ، والرأس الأخضر ، وموزامبيق ، والتي بعد أن خرجت من الوضع الاستعماري ، أخذت وضعها الذي تستحقه كأعضاء في المجتمع الدولي ، ونحن نحيي وجودهم كخطوة أخرى نحو تحقيق مبدأ عالمية التمثيل في عضوية هذه المنظمة العالمية . ونرجو أن تستكمل هذه العملية بقبول عضوية جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية في المستقبل القريب ، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي الأقاليم التي مازالت تقع تحت السيطرة الاستعمارية أو الحكم الأجنبي .

وقبل أن أستطرد في كلامي ، أود أن أحفي دكتور كورت فالد هايم الأمين العام ، لجهوده المخلصة في الدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة ، وتحقيق أهدافها . وتشعر بلادى بامتنان خاص ، لاسهامه في البحث عن حل عادل وسلامي لمشكلة قبرص . ونحن نقدر بعمق حقيقة ، أنه بصبر عظيم

ويروح من الانصاف ، قد رأس المفاوضات في فيينا وفي نيويورك ، وذلك في اطار الجهد الشعبي
تسعى الى الوصول الى حل في اطار القرارات الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وانه
يواصل بلا كلل عرض مساعيه الحميدة .

ان هذا العام يوافق الذكرى السنوية الثلاثين لانشاء الأمم المتحدة . والحقيقة ان
عضويتها قد نمت من العدد الأصلي ، وهو خمسون دولة ، الى العدد الحالي وهو ١٤١ دولة ،
ما يظهر أهمية المنظمة ، ويعطيها أبعاد مجتمع عالمي حقيقي . ان عالمية عضويتها ، تظهر
التطور العظيم الذي حدث منذ الحرب العالمية الثانية ، وتوضح حقيقة ان مبادئ تقرير المصير
والاستقلال كان معترفا بها باضطرار ، وتطبّق على نطاق واسع .

وقد بدأ عصر جديد للبشرية ، وقد أصبحت جميع انماط وأساليب التفكير والسلوك الدولي بالية الآن وأفسحت المجال لمفهوم جديد ، وهو أن العالم يقوم على التكافل ويشكل مجتمعا واحدا ، وان التقدم في التكنولوجيا قد قرب المسافات بين أجزاء العالم ، بحيث أن الاحداث التي تقع في مكان ما ، تكون لها آثار عالمية . وفي عالمنا الصغير اليوم نجد أن المبادئ والقيم ، مثل السلام ، والحرية ، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، هي كل لا يتجزأ ، وأن التعاون بين الشعوب والأمم هو ضرورة ملحة . ويمكن أن يقال — بحق — أنه في عالمنا القائم على التكافل ، فإن البدائل هي ، اما التقدم المشترك ، وأما الكارثة المشتركة .

ان هذه الضرورة للتعاون ، قد وضحت في مؤتمر هلسنكي الأخير الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا ، ان المبادئ التي وردت في الوثيقة النهائية للمؤتمر تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ، وهي في نفس الوقت تأخذ في الاعتبار الخبرات التي توفرت في السنوات الثلاثين الماضية ، وكذلك المواقف القائمة في العالم اليوم . ان حقيقة ان من بين الموقعين على الميثاق دولا تمتلك وسائل تدمير كوكبنا خلال ساعات قليلة ، تعطي أهمية خاصة لمؤتمر هلسنكي .

لقد أصبح العالم يعترف ، بأنه ، في وقتنا هذا ، لا تستطيع دولة ، أو مجموعة دول أن تتحقق أهدافها عن طريق اجراءات من طرف واحد متجاهلة المصالح المشروعة لآخرين ، وإنما عن طريق التعاون والتفاهم فقط . ان الدورة الخاصة السابعة قد قطعت شوطا طويلا نحو إعادة النظر في هيكل النظام الاقتصادي العالمي ، وبنائه على أساس من نظام أكثر مساواة ، وأكثر عدالة ، يعمل على تضييق الهوة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . ولتحقيق ذلك ، فإنه مازال أمامنا الكثير الذي يجب أن نفعله ، إلا أنه ظهرت بداية طيبة تبشر بالخير في هذا الصدد . ان الادراك العام بأهمية المشكلة ، وال الحاجة الى معالجتها بطريقة واقعية يولد ان الأمل في أن مزيدا من النتائج المحددة قد تتحقق قريبا .

ان الجهد الذي يبذل نحو اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ومستقبل أفضل للبشرية ، يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة نزع السلاح ، ويرتبط أكثر بوقف سباق التسلح السريع . ان المبالغ الضخمة التي تصل الى ٣٠٠ مليون دولار تباع سنويا على التسلح بلا هدف . انه اذا وجه جزء صغير من هذه النفقات المبذولة الى الأغراض الايجابية للتنمية ، فإن الصعوبات الاقتصادية

يمكن التغلب عليها ، ويمكن تضييق الهوة الى درجة كبيرة . ان وقف سباق التسلح ، أو الاقبال منه ، سوف يخدم قضية السلام وقضية التنمية ، وهو ما الهدفان الأساسيان للأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك فان انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية — وقد كانت هناكبداية طيبة بشأنها — يعتبر خطوة ايجابية في الاتجاه السليم . وفي هذا الاطار ، فاننا نؤيد جميع الجهد الذي تهدف الى حظر كامل وفعال ، على جميع تجارب الأسلحة النووية .

ان أى أمل في وقف فعال لسباق التسلح لن يكون واقعياً أو شمراً ، اذا لم يكن هناك أمن دولي ونظام قانوني . اذ كيف تستطيع الدول أن تقلل من امكانياتها الحربية في عالم تسوده الفوضى العالمية ؟ ان ايماني هو أن جهودنا المشتركة ، يجب أن توجه نحو انشاء نظام فعال للأمن والنظام القانوني . ولتحقيق هذا الهدف ، فان واحدة من الخطوات الأولى للأمم المتحدة يجب أن تكون هي ضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن بفاعلية .

انني لا أقصد أن أتناول بالتفصيل الموضوعات العديدة والهامة المدرجة في جدول أعمالنا ، لكنني اكتفي بالقول بأن قبرص ، كما كان موقفها في الماضي ، سوف تؤيد جميع المبادرات التي تهدف الى القضاء على التمييز العنصري ، والفصل العنصري ، وتحقيق السلام القائم على العدل في جنوب افريقيا ، وتأييد قضايا التحرر وحماية حقوق الانسان في كل مكان ، وتشجيع احترام القانون الدولي ، ودعم الأمم المتحدة حتى تصبح أداة أكثر فعالية من أجل الأمن والسلام في العالم .

وسوف أكون مقصراً في واجبي ، اذا لم أشر بصفة خاصة ، الى مشكلة الشرق الأوسط ، وهي بحكم التشابه والموقع الجغرافي ترتبط بمشكلة قبرص . و موقف بلدى بشأن هذه القضية ، هو أن أية تسوية سليمة ، يجب أن تبني على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، ولا يمكن قبول الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، تحت أى ظرف من الظروف ، أو أن يعتبر الاحتلال العسكري أساساً لأية حقوق . وبالتالي فنحن نؤيد التطبيق الكامل للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ، وجميع الجهد الذي تسير في هذا الاتجاه . ربما أن تكون بعض المبادرات قد حققت قدراً من السلام ، ولكن السلام الحقيقي ليس مجرد عدم وقوع الحرب . فال موقف ما زال خطيراً ، و اذا لم يوجد حل شامل وعادل في المستقبل القريب ، فهناك خطر من الصدام ، مع ما يتبع ذلك من تبعات لا يمكن حسابها .

أنتقل الآن الى موضوع قبرص ، وهو أحد بنود جدول الأعمال ، وقد بحثته الأمم المتحدة بافاضة خلال العام الماضي . وقد اتيحت لي الفرصة لكي أذكر أيام الجمعية العامة المصير المفجع، الذي ألم ببلدي ، وهو بلد صغير غير منحاز ، بلد أعزل ، عضو في هذه المنظمة . وأعتقد أنه من الملائم والمفهوم ، أن أتناول ببعض الاطالة هذه المشكلة ، وهي ليست قريبة فقط الى قلبي ، ولكنها ستساعد على القاء الأضواء على أكثر الحقائق اقلاما ، التي تواجه العالم اليوم .

لقد تمزقت جمهورية قبرص منذ تموز / يوليه ١٩٧٤ ، كنتيجة للعدوان المسلح من جانب تركيا . ونتيجة لهذا العدوان ، الذي لم يسبق له مثيل في عصرنا ، في وحشيته ، وعدم انسانيته ، فان حوالي ٤٠ في المائة من أرض قبرص تمثل ٧٠ في المائة من الموارد الاقتصادية وقد وقع تحت احتلال عسكري من الغزاة .

وأخر ٢٠٠ ألف قبرصي ، أى حوالي ثلث سكان الجزيرة ، من ديار أبائهم وأجدادهم، وتحولوا الى لاجئين مشردين في بلدتهم . وقتل الآلاف من السكان ، بما في ذلك النساء والاطفال ، أخذ أبعاد المذابح الجماعية التي تتواءز مع مذابح الأرمنيين في ١٩١٥ . وامتنان أماكن العبادة ، وتخريب الكنوز الأثرية التي لا تقدر بثمن ، ونهب وسلب الممتلكات ، والاغتصاب، وجرائم أخرى أكثر من أن تحصى تشكل المأساة التي نجمت عن عطية "أتيلا" وهو الاسم الذي أطلقه الا تراك على عطائهم الحربي في قبرص .

وجانب آخر مفجع ، هو موضوع المفقودين ، فهناك أكثر من ألفي شخص ما زالوا مفقودين ، والدليل موجود ، على أن معظمهم كانوا أحياء ، وقعوا في أيدي الجيش التركي بعد وقف اطلاق النار ، وهناك صور فوتوغرافية حقيقة للعديد من هؤلاء الأشخاص ، أخذت وقت القبض عليهم ، وظهرت هذه الصور في الصحافة الأجنبية ، بما فيها الصحف التركية ، كما ظهرت في الأفلام التلفزيونية . فما هو مصير هؤلاء الأشخاص ؟ لقد اصررنا على تكرار اثارة هذا الموضوع الخطير ، مع الجانب التركي ، وكان الرد أنه لا يوجد مسجونون أو رهائن لا في تركيا ، ولا في الجزء المحتل من قبرص .

واذا كان الأمر كذلك ، فهل نصل الى نتيجة انهم قد اعدموا بعد اعتقالهم ؟ لم نحصل على رد لهذا التساؤل . ان أسر المفقودين تعيش في ألم مستمر وتسائل ، هل ما زال أحباؤهم

احياء ، أو انهم قتلوا ؟ ولقد طلبنا ، من الجانب التركي القيام بعملية بحث ، عن طريق لجنة للصلب الأحمر الدولي تعطي لها حرية الحركة ، لتعقب آثار هؤلاء الأشخاص ، أو على الأقل ، اكتشاف الأماكن التي دفنا فيها . وكان الرد سلبيا حتى الآن . وهذه المسألة يجب أن تبحث بالكامل ، وان توضح . وسوف يشير وفد بلادى هذا الموضوع في اللجنة المعنية ، المتفرعة عن الجمعية العامة ، بفية الحصول على معلومات عن مصير هؤلاء الأشخاص المفقودين ، لنخفف على الأقل ، من آلام أسرهم .

ان تركيا ، بأعمالها في قبرص ، تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا ، وكل مفهم — ومحظوظ — لحقوق الإنسان . ان الجمعية العامة تناولت موضوع قبرص ، بنا على مبادرة من الدول غير المتحازة ، ونحن نشعر لها بالامتنان العميق ، وقد وافقت بالاجماع على القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) . ويشكل هذا القرار اطار ايجاد حل للمشكلة . وفي أحكامه الرئيسية ، يدعو هذا القرار الى احترام سيادة ، واستقلال ، ووحدة أراضي جمهورية قبرص ، وعدم انجازها ، وكذلك الانسحاب العاجل لجميع القوات المسلحة الأجنبية من الجمهورية ، ووقف كل تدخل اجنبي ، واتخاذ اجراءات عاجلة ، من أجل عودة اللاجئين الى ديارهم في أمان .

ان قرار الجمعية العامة ، أيدته مجلس الأمن في قراره رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) ، الصادر في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ وبذلك أصبح تنفيذ القرار الزاميا .

فماذا كان موقف تركيا من هذه القرارات ، وماذا يكشف سجلها بعد ذلك بعام؟ لقد كان اتجاهها الى عدم الاحترام المشوب بالاحتقار ، وعدم الانصياع لأحكام هذه القرارات ، فلم يتم انسحاب القوات الأجنبية ، لا بسرعة ولا بغيرها ، ولم تتخذ أية اجراءات من أجل عودة اللاجئين الى ديارهم ، لا بصفة عاجلة ، ولا غيرها ، ولم يتوقف التدخل الاجنبي ، ولم يكن هناك احترام للسيادة ، والاستقلال ، ووحدة أراضي جمهورية قبرص ، وعدم انجازها . كل ذلك بالرغم ، من حقيقة ، أن تركيا صوتت لصالح القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) . ان تركيا حينما ادلت بصوتها — بالاجماع كانت تتظاهر فقط بالتمشي مع اجماع الجمعية العامة .

ان قرارات الأمم المتحدة حول قبرص تنص أيضا على اجراء مفاوضات بين ممثلي القبارصة اليونانيين والترك بفية الوصول بحرية الى تسوية سياسية . وقد جرت بالفعل مفاوضات في قبرص .

وابتداء من ابريل الماضي في فيينا نيويورك ، تحت الرعاية الشخصية وتوجيهه الأئم من العام . وآسف جدا ، انه حتى اليوم ، فان المفاوضات لم تحقق أية نتائج ايجابية ، ويرجع ذلك كلية الى الموقف السلبي الذي اتخذه تركيا ازاء المحادثات .

وأصبح بديهياً ، منذ البداية ، أنه لم يكن هنالك قصد لاجراء مفاوضات لها جدواها من ناحية الجانب التركي ، وقد استغلت تركيا وقت المحادثات حتى تدعم قبضتها على الأراضي المحتلة وتخلق مواقف جديدة ، قائمة على الأمر الواقع ، وتركيا وهي تعمل عن طريق صنيعتها أو جهازها وهو القيادة القبرصية التركية ، قامت بسلسلة من الاجراءات التعسفية ، عن طريق اعلان الدولة التركية الاتحادية لقبرص من جانب واحد ، وتبعتها بانشاء جمعية تأسيسية تقوم بصياغة دستور ، واجراء استفتاء حوله .

كل هذه الأعمال التعسفية تمت أثناء المفاوضات ، وبصفة خاصة ، في الوقت الذي تلقت فيه الحكومة التركية مذكرة شفهية ، موجهة رسمياً من جانب الأمين العام ، تسأل عن الخطوات التي اتخذتها ، أو تفكر في اتخاذها ، لتنفيذ قرار الجمعية العامة ، رقم ٣٢١٢ (٢٩-٥) ، الذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) ، ولم ترد تركيا على هذه المذكرة .

ان هذا المسلك من جانب الحكومة التركية ، يظهر مرة أخرى ، افتقارها الى حسن النية في المفاوضات ، ويوضح أيضاً ، أنه تحت الضغط المستمر للاحتلال العسكري التركي ، الذي يزداد خطورة باستمرار الأحوال الراهنة ، فإن المفاوضات لا يمكن أن تجري بحرية ، كما نص على ذلك في القرارات المعنية .

ولا يجب أن نتجاهل ، أنه حينما تدخل الأطراف في أية مفاوضات ، لا يمكن أن تكون هنالك نتائج ايجابية ، فهدف تركيا هو عدم احترام قرارات الأمم المتحدة ، من أجل كفالة استقلال قبرص ، وسلامة أراضيها ، ولكنها تهدف الى تقسيم قبرص . وأود في هذا المقام ، أن أوضح ، انني لا أعارض المفاوضات في حد ذاتها ، بل على العكس ، فاني أعتقد أنها أفضل وسيلة من أجل ايجاد حل سلمي للمشكلة . وذاكما نريد أن تكون المفاوضات مثمرة ، فمن اللازم أن تجري بطريقة مجدية ، على أساس أحكام القرارات المعنية الصادرة من الأمم المتحدة ، بشأن قبرص .

وأشير الى موقف تركيا من المحادثات ، وليس الى ممثل القبارصة الأتراك ، لأن القيادة القبرصية التركية ، تعتمد اعتماداً كلياً على أنقرة وتوجه منها .

ان افتقار تركيا الى النية الحسنة في المفاوضات ، وأهدافها الحقيقية ، يمكن أن تلاحظ من واقع حقيقة هي أنها تنقل باستمرارآلاف المواطنين الأتراك من تركيا ، وتوطنهم في المنطقة

المحتلة ، ويعيشون في الديار التي اغتصبوها من القبارصة الذين طردوا منها ، ونذكر ، في هذا المقام ، ان الأتراك القبارصة – من الناحية العددية – يشكلون أقلية عدديّة بسيطة ، لا تزيد على ١٨ في المائة بالمقارنة بالأغلبية القبرصية اليونانية ، وهي ٨٢ في المائة ، وان عملية الاستعمار التركية التي أشرت اليها تهدف الى تغيير الطابع السكاني القديم في قبرص .

هذه هي الحقائق التي تدل على الموقف وتكشف نوايا تركيا ، لقد حاولت تركيا أن تصور الموقف القبرصي ، على أنه نزاع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، وليس هذا هو جوهر المشكلة كما هي اليوم ، فالمشكلة في جوهرها ، هي عدوان من جانب تركيا ، واستمرار الاحتلال العسكري ، في جزء كبير من أراضي قبرص ، وأرى لزاما علي أن أقول ، ان أعمال القمع من جانب العسكرية التركية ، لا يشعر بها فقط القبارصة اليونانيون ، ولكن يشعر بها أيضاً معظم سكان قبرص الأتراك ، فإذا ترك شعب قبرص حرا ، دون تدخل خارجي ، يستطيع أن يحل أية خلافات قائمة بينه .

وهنالك زعم آخر خاطئ تحاول الدعاية التركية الترويج له ، وخاصة بين البلاد الإسلامية ، وهو ان الديانة تكمن في جذور مشكلة قبرص ، وهذا غير صحيح على الاطلاق ، فالدين لم يكن قط سبب الاحتكاك بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك .

وفي جهودها للالقلال من الأثر غير المناسب في الرأي العام العالمي ، عن عدوانها وسلوكيها في قبرص ، تزعم تركيا أنه لاحدى عشرة سنة ، أي منذ ١٩٦٣ ، ان القبارصة الأتراك يعانون من نير الحكومة التي – يزعم أنها – حرمتهم من حرية الحركة ، وكانت تقم عليهم ، والحقيقة هي أن القبارصة الأتراك عانوا من القيود التي فرضت عليهم من جانب قيادتهم ، التي تعمل وفقاً لسياسة تركيا القائمة على التقسيم ، وقد اضطر عدد كبير منهم ، من جانب قيادتهم ، للانتقال من قراهم إلى جيوب معزولة ، ومنعوا من أي تعامل مع مواطنיהם اليونانيين ، بطريقة تؤثر تأثيراً ضاراً على حياتهم الاقتصادية واليومية ، وهذه الحقائق مسجلة وتتضح في تقارير الأمين العام خلال كل تلك السنوات ، وبالنسبة للقبارصة الأتراك أيضاً فقد منعوا من الاشتراك في مهام الدولة كوسيلة للتفرقة ، لكي يمهدوا الطريق إلى التقسيم . ان خطة تركيا من أجل التقسيم تظهر في اقتراحات القيادة القبرصية التركية المقدمة إلى وسيط الأمم المتحدة دكتور جالو بلازا كما ورد في تقريره

الرسمي في ١٩٦٥ .

ان مستقبل قبرص كبلد مستقل في خطر ، والعدوان التركي ضد قبرص سوف يستمر ، طالما بقيت القوات التركية ، تحتل جزءاً من أراضيها ، ولا يجب أن تسمح الأمم المتحدة ببقاء هذا الموقف . كما يجب اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية ، حتى يستعاد بالكامل استقلال قبرص ، ووحدة وسلامة أراضيها . قد يقال انه يجب البحث عن حل وسط ، وصحيح انه في حالات عديدة ، تحل المشكلات والمنازعات بالحلول الوسط ، ولكن لا يمكن أن يكون هناك حل وسط ، أو تساهل في المبادئ الأساسية ، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالاستقلال ووحدة وسلامة أراضي الدول . ان قبرص ضحية لعدوان يهدف الى التمزيق ، فكيف يمكن أن يكون هناك حل وسط ، أو تساهل بين الضحية والمعتدى ، الا اذا كان الحل الوسط يعني الاستسلام للحقائق الواقعية ، التي خلقت نتيجة لاستخدام القوة ؟ وفي حالتنا ، يعتبر الحل الوسط المبني على نتائج العدوان ، وعلى أساس الجريمة الخطيرة ، عملاً لا أخلاقياً ، ولا يمكن اضفاء الصبغة الشرعية عليه .

ان تركيا تزعم أن غزوها لقبرص ، كان بموجب اتفاقية الضمان ، وذلك لاستعادة النظام الدستوري الذي احتل نتيجة لانقلاب تموز/ يوليه ١٩٧٤ . ان تركيا ، بالإضافة الى بريطانيا واليونان ، قد ضمنت الدستور ، والاستقلال ، ووحدة وسلامة أراضي قبرص . ابني لا أود في هذا المقام أن أدخل في هذه القضية ، وهي ما اذا كانت اتفاقية الضمان تعطي الحق بالتدخل العسكري في قبرص . وأيا كان الحال ، فإن تركيا عن طريق الاجراءات التي اتخذتها ، حطمت الهدف الذي تعهدت بالمحافظة عليه . ان أنقرة تتحدث الآن عن حقائق جديدة . مما هي هذه الحقائق الجديدة ؟ هل هي الاحتلال العسكري من جانب تركيا لأربعين في المائة من أراضي قبرص ، وطرد ٢٠٠٠٠ قبرصي من ديارهم ، والموافق الآخر الذي نتج عن استخدام القوة ؟ هل هذه هي الحقائق الجديدة ، التي يطلب من القارضة اليونانيين أن يقتربوا بها ويقبلوها ؟

ان هذه الأمور الواقعية التي تمت عن طريق العنف ، يمكن أن يصورها الجانب التركي ، على أنها تجب قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص ، ويتخذها ذريعة لعدم احترام الأحكام المطروحة في هذه القرارات . ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال ، أن تجب الأمور الواقعية ، عن طريق استخدام العنف ، قرارات الأمم المتحدة .

ويزعم دائمًا ، أن التدخل التركي العسكري ، كان يهدف إلى حماية الطائفة القبرصية التركية ، وضمان حقوقها . ولكن استعمار الأراضي المحتلة بسكان يستوردون من تركيا ، ونهب كنائس كبيرة من البضائع والمنقولات القيمة ، ونقلها إلى تركيا ، لا علاقة له بحماية الطائفة التركية القبرصية ، بل على العكس من ذلك ، فإن كل هذه الإجراءات ضد مصالح الطائفة التركية في قبرص . أني لا أعتقد أن تركيا معنية حقًا برفاهية الطائفة التركية القبرصية ، وإنما اهتمام تركيا الباري ، هو مجرد ذريعة لتحقيق خططها التوسعية ، والقارصة الاتراك ليسوا سوى مخالب منكوبة لمناورات تركيا ، لتحقيق خططها .

ومما يدل على هذه السياسة التوسعية ، الاشارة المتكررة ، في بيان وزير خارجية تركيا أمام هذه الجمعية ، والذي تحدث فيه عن الاعتبارات "الجيوسيايسية" . وهو تعبير معروف ، فقد استخدمه النازيون كتبرير لسياسة العدوان والتتوسيع الاقليمي . إن اهداف تركيا للتتوسيع في قبرص على أساس اعتبارات جغرافية سياسية ، قد أُعربت عنها منذ عام ١٩٥٤ ، حينما أُعلن رئيس وزارتها وزير خارجيتها أن قبرص امتداد لتركيا ، وأنها يجب أن تعود إليها ، على أساس القرب الجغرافي .

ان وزير الخارجية التركي ، أشار في خطابه إلى القرار رقم ٢٢١٢ (٥ - ٢٩) ، ولكنه أشار فقط إلى الحكم الخاص بالمواضيع ، كما لولم تكن هناك أحكام أخرى عاجلة وأساسية في القرار . ولم يجد من الملائم أن يذكر الالتزام الواقع على تركيا لتنفيذ الأجزاء الضرورية والعاجلة من القرار ، فيما يتعلق باعادة اللاجئين ، ووقف تدخلها العسكري وما تفكّر في عمله في هذه النواحي . وعلى العكس من ذلك ، فقد تقدم الوزير التركي باقتراحات لا تتناسب مع القرار وهدفه . صحيح أنه تحدث عن استقلال قبرص ، ووحدة وسلامة أراضيها ، ولكن هذا مجرد تشدق بالكلام ، الهدف منه التضليل ، لأن الإجراءات التركية في قبرص ، أوضح من الكلمات التي يتضليل بها .

اني أؤمن بأن قبرص لن تترك تحت رحمة الفرازة ، فلا يجب أن يظل قرار الأمم المتحدة ، الخاص بقبرص ، حبرا على ورق .

لقد أتيت إلى هذه الجمعية الموقرة ، لكي أسعى للحصول على إجراءات فعالة وعاجلة من جانب الأمم المتحدة ، وفقا لما يستحقه هذا الموقف المأساوي .

ان تطبيق قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، والذى صادق عليه مجلس الأمن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) ، هو ضرورة أساسية لاحراز تقدم ايجابي ، نحو ايجاد حل عادل وسلامي للمشكلة . وانني أعبر عن الایمان الراسخ ، بأن الجمعية العامة ، سوف تكتشف الحكمة في اتخاذ مثل هذه الخطوات الفعالة نحو التقدم لايجاد حل .

وفي اطار الأمم المتحدة ، التي تمارس فيها الجهد المنسقة ، من أجل سيادة القانون الدولي والنظام ، لا يمكن أن نفكر في السماح بخنق استقلال دولة صغيرة ، عضو في هذه المنظمة . اذاً كما نسمح بذلك في حالة قبرص ، فسوف تخلق سابقة خطيرة بالنسبة للدول الصغيرة الأخرى ، وخاصة الدول التي تنتمي الى مجموعة الدول غير المنحازة . ولا يجب أن ننسى أن القضية ليست مستقبل بلد صغير ، ولكنها أوسع من هذا ، انها قضية الأمان الدولي بموجب الميثاق ، وهي الشاغل الأول للأمم المتحدة ، الذي يتوقف عليه نجاحها أو فشلها . اذا لم يعالج الموقف المأساوي في قبرص فإن الدرس المستفاد للعالم سيكون " القوة هي التي تسود " .

وكما قلت من قبل فإني اعتقد ان المفاوضات هي الوسيلة الملائمة ، والمتابعة لتحقيق حل سلمي لمشكلة قبرص ، وانني مقنع بأنه اذا تمت مثل هذه المفاوضات بطريقة مجدية وبروح من النية الحسنة ، والنية الطيبة ، بمنأى عن الضغوط والتأثيرات الخارجية ، فيمكن أن تؤدي الى نتائج ايجابية في اطار القرار رقم (٣٢١٢ - ٢٩) ويحدوني الأمل العظيم في أن يعيش القبارصة اليونانيين والأتراك في سلام ، وفي تعاون ، كما فعلوا لسنوات طويلة في الماضي ، وان يتمتعوا بمكاسب تقد مهم المشتركة ورخاء بلد هم المشترك . أن نقل السكان بالقوة وتبديد الممتلكات عمل لا إنساني ، يعود بالضرر على الجانبيين ، ان القبارصة الذين يرغبون في التحرك من مكانهم والاستيلان في مكان آخر داخل الجزيرة لهم ان يفعلوا ذلك بحرية ولكن من الضروري بل ومن اللازم انه لا يجب اغتصاب الممتلكات وان كل أولئك الذين يودون العودة الى ديارهم يمكنهم ان يفعلوا ذلك في أمان كما ينص على ذلك القرار رقم (٣٢١٢ - ٢٩) .

فإذا تم الوصول الى تسوية ، وآمل في ذلك ، من أجل اقامة الدولة ، وفقا للمعايير المقبولة عالميا ، فإنه يجب أن تتحترم من جانب الجميع ، داخل قبرص وخارجها ، وفي هذا المجال يجب أن تتعلم من دروس وتجارب الماضي ، وان مثل هذه التسوية يجب أن تكون في اطار ضمانات عالمية فعالة . اننا نريد سلاما دائما والسلام الدائم لا يمكن أن يبنى على القوة ، ولكن على أساس التعقل والاحترام المتبادل والتفاهم المتبادل . ان قبرص ، تقع بين ثلاث قارات ، ويمكن أن تكون جسرا للوحدة في المنطقة بأسرها ، كما كانت ، وهذه كانت آمالها حينما انضمت الى الأمم المتحدة وفي عالمنا الذي يسود التكافل والذى يتزايد فيه الاعتراف بالحاجة الى التفاهم والوحدة والتعاون بين الأمم بحاجة الى الجهد البناء ، عن طريق الأمم المتحدة . وما يحزننا أنه في داخل بلد صغير ، مثل قبرص ، فإن التفرقة والتقسيم البالى يفرض على الشعب لاعتبارات عرقية . أن جهودى ، كانت تهدف دائما الى المصالحة والتعاون والوحدة بين القبارصة اليونانيين والأتراك ، وسوف أواصل السير في هذا الطريق بایمان ، وأعلم ان غالبية القبارصة الاتراك يحنون من اعماقهم مثل القبارصة اليونانيين ، نحو المصالحة والتعاون ، وحتى في الظروف الراهنة ، فإن هذا الشعور موجود ، ويمكن أن يتفجر في مناسبات عديدة .

وأني مقنع أنه بالنسبة لقبرص المستقلة غير المنحازة ، المحررة من التهديد واستخدام القوة ،

ومن التدخل الخارجي ، فإن شعبيها المكون من القبارصة الاتراك واليونانيين يمكنهم أن يعيشوا في انسجام ، وفي احترام متبادل في ظل الحقوق المنشورة ، وفي هذه الظروف لن تكون هناك حاجة ولا سبب لوجود أية جيوش بها ، وفي هذا المقام أود أن أقرر أن حكومة قبرص تؤيد إقامة دولة منزوعة السلاح ، وعلى استعداد لكي تحل بالكامل قواتها المسلحة .

بعد منجزات الفكر البشري ، فإن الروح الإنسانية هي التي ستقرر صير الإنسان على هذا الكوكب . أن التكنولوجيا ، مع تقدّمها العظيم ، جعلت من البدائي انتهاج مبادئ أخلاقية في سلوك الحياة ، من أجلبقاء الإنسان ، وأن ميثاق الأمم المتحدة يوفر لنا نمط السلوك على المستوى العالمي ، واستطاع أن أقول بكل تواضع ، أن قبرص بوسائلها المتواضعة ، قد أيدت دوماً الالتزام بالميثاق في جميع المناسبات وستسير على هذا الطريق بثبات .

أدعوا الله ، أن يرشدنا جميعاً إلى ما هو حق ، حتى نخرج من الماضي ، وأن يكون دليلاً في أجراءاتنا ، الحق والعدالة ، والمحبة حتى نستمع إلى الأصوات الروحانية العميقه والتي تتلمس الحكمة ، التي تحررها من الذات ، وتحكم في الظروف ، حتى يسود السلام وتسود العدالة الئمة في كوكبنا .

و قبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أعبر مرة أخرى للسيد الأمين العام ، عن امتنانا العميق لكل ما قام به حتى الآن من أجل بلادى وأود أن أسجل أيضاً ، تقديرنا العميق لمثله الخاص في قبرص سعادة السفير لويس ويكمان مينوز من أجل خدماته القيمة وأدائه لمهمته في الجزيرة ، وكذلك لمعاونيه السيد الأمين العام في نيويورك كل من السيد غوبير ، والسيد اوركارت .

كما نقدم شكرنا الخاص ، للسيد قائد قوة المحافظة على السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص ، الجنرال بريم شاند ، ولجميع الضباط والرجال الذين يعملون تحت قيادته ، للطريقة الرائعة التي يقومون بها بواجبهم الصعب ، في عمليات الحفاظ على السلام في قبرص ، وكذلك بالنسبة للنواحي الإنسانية .

ونحن ممتنون أيضاً لتلك البلاد التي تسمم في القوات العسكرية للأمم المتحدة ، وكذلك الذين جعلوا مهمتها مكنة عن طريق المساهمات المالية .

كما ندين بالامتنان أيضاً للمندوب السامي للإجئين بالأمم المتحدة ، لعمله الإنساني بالتحفيض من ويلات الشعب في قبرص ، وندين بالشكر كذلك لتلك البلاد والمنظمات التي كانت تسهم في هذا الهدف .

وأوجه تحية خاصة أيضاً ، إلى تلك الوفود التي قدّمت التأييد بقضية قبرص ، وأعربت عن قلقها واهتمامها بويلات شعب قبرص سواءً أثناً عشرة المناقشة العامة ، أو في المحافل الدولية الأخرى . وأود في هذا المقام أن أخص بالذكر رئيساً حكومات مؤتمر الكومونولث المنعقد في كنستون في آيار/مايو الماضي ، ورئيس وزراء خارجية الدول غير المنحازة في ليماسول في آب/أغسطس هذا العام ، لتأييدهم الكامل لايجاد حل عادل لمشكلة قبرص .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أتقدّم بالشكر لفبطة

الأسقف مكاريوس على الخطاب الهام الذي القاه الآن .

وأني ، أرجو السادة الممثلين أن يتفضلوا بالبقاء في أماكنهم في القاعة ، إلى أقوم والسكرتير العام باصطحاب رئيس جمهورية قبرص إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

أصطبخ إلى خارج قاعة الجمعية العامة غبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص .

السيد غايرو (غرينادا) (الكلمة بالإنجليزية) : انه بمشاعر الفرح العظيم والشكر،

أتشرف الان بالحديث الى هذه الجمعية الموقرة ، واسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، دون أى تردد ، في أن أعبر باسم بلادى نيابة عن الحكومة ، وبالاصالة عن نفسي ، عن السرور العظيم لا نتبارك — رئيسا للدورة العادمة الثلاثين للجمعية العامة ، والواقع ، نحن ندرك تماما المكانة العالية التي تتمتعون بها ، والا حترام الذى تستحقونه في الدوائر العالمية ، بفضل حكمتكم وما تتمتعون به من حنكة سياسية اكتسبتموها خلال سنوات حياتكم العادمة ، وأرجو أن تتقبلوا أخلص وأحر التهانى بالاصالة عن نفسي ، وعن بلدى غرينادا ، حكومة وشعبا ، وهو بلد صغير لكنه لا يقارن في جماله ، ومعرفه باسم جزيرة التوابى ، ويشتهر بمودة وحرارة شعبه .

انني اعتبر نفسي مقصرا ، اذا لم أسجل تقدير بلادى للدورة الصعبة التي قام بها

بمقدمة سلفكم صاحب السعادة عبد العزيز بوتفليقة ، حينما رأس عمل ونشاطات الدورة العادمة التاسعة والعشرين ، وكذلك الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . وفي هذا الاطار أيضا اسمحوا لي ان أحبي تحية خاصة ، أميننا العام المحبوب ، والبارز ، دكتور كورت فالد هايس ، فان اخلاصه الفعال الدؤوب لقضية السلام والعدالة ، كان مؤثرا في تحريك اليقظة والادراك بين قادة البلاد الصناعية لاحتياجات البلاد الأقل حظا من النمو ، وبذلك تحقق قدر أكبر من التعاون والتفاهم الفعال .

واسمحوا لي في هذا المقام ، أن ارحب بدول الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرينسيب ، وموزامبيق التي قبلت في عضوية المنظمة في هذه الدورة ، والواقع ان حكومتي وشعوب هذه الدول ، يحق لها أن تفخر بعضويتها ، وان تسعد بالامتيازات ، وكذلك بالمسؤوليات التي تقع عليها ، مثلا وقعت علينا منذ عام مضى . وانني اشعر بسرور خاص لكل خطوة تتخذ — في أي وقت — في أي مكان من العالم ، بصورة ثنائية أو فردية ، تهدف الى اعطاء الحرية غير المشروطة لأخواننا وأخواتنا في المناطق التي كانت تعيش تحت السيطرة الاستعمارية ، أو تحت قمع الأقلية ، لكي تنضم اليها في هذه الجمعية العامة .

ان بلدى قد أسمى اسهاما محددا في مجالات الاهتمام الخاصة بهذه الجمعية الموقرة خلال الدورة التاسعة والعشرين ، ويسهم الان في هذه الدورة الثلاثين ، وأشار الى المساواة

التي تتمتع بها المرأة وهي من بين الاهداف التي لا تتجزأ عن أهداف حقوق الإنسان ، وان فلسفتنا تلتزم بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء في تصريف أمور بلدنا . وكانت هذه سياسة محددة لحكومتنا تتعكس في تطبيق قوانيننا التي تقوم على هذا المبدأ ، وفي إطار مواردنا المالية المحددة ، تمكنا من تنفيذ برامج أوصت بها هذه المنظمة ، أثناء العام الدولي للمرأة ، برامج سوف تشرك المرأة ، في الريف ، في الجهد والنشاطات التي تنبع من المراكز الحضارية . وقد انشأت حكومتي لجنة لا جراً بحوث من أجل تحسين الأوضاع في بعض المناطق وستكون توصياتها اساساً لمزيد من الاجراءات الحكومية التي تهدف إلى مزيد من المساواة في مجالات التعليم ، والتدريب ، والقانون ، والسياسة ، والعملة ، والظروف الاجتماعية ، والرياضة ، والنشاطات الترفيهية ، وجميع المجالات الأخرى . واسمحوا لي ان أقرر بفخار أن غرينادا تعكس اليوم الانسجام بين مواطناتها الذين يعيشون في سلام مع بعضهم البعض ، حيث يتمتع شعبنا بممارسة الحرية الكاملة على أرض معروفة بجمالها الذي لا يبارى ويمودة سكانها .

حينما تم قبول غرينادا كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة ، تعمدنا بأن ندافع عن جميع الالتزامات التي يفرضها الميثاق . والتي توضع على عاتق كل الدول الأعضاء في المنظمة . ونحن في غرينادا نرفع أصواتنا تأييداً لشعبى ناميبيا ، وزيمبابوى . وبذلك فاننا نفي بالتزاماتنا وفقاً لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة . ولكنني أعتقد أن هذه الالتزامات لا يمكن أن تقتصر على غرينادا وحدها ، بل يجب أن تتحملها الأمم المتحدة ككل . ولذلك فانني أحيث الأمم المتحدة ، على أن تقبل التزاماتها التي فرضها الميثاق ، حتى تضمن لقراراتها التي توصلت إليها هنا ، مساندة شعبى ناميبيا وزيمبابوى ، أن تطبق تطبيقاً كاملاً من جانب حكومة جنوب إفريقيا ، ونظام ايان سميث على التوالي .

ومن الواضح أن القضية ليست بين جنوب إفريقيا وناميبيا ، أو بين نظام حكم ايان سميث وزيمبابوى ، ولكنها بين حكومة جنوب إفريقيا ونظام حكم سميث من جانب ، وبين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جانب آخر . فهل تواصل الأمم المتحدة التخلص من مسؤوليتها وتسمح بانكار حرية شعبى هذين البلدين ، وترضى باحتمال التدهور في احترام هذه المنظمة والثقة فيها ؟ أم أنها يجب أن تخطو الآن خطوات فعالة كافية لكي ترد جنوب إفريقيا ، ونظام حكم سميث إلى صوابهما ، وتعطى الحرية لأخواننا وشقيقائنا في ناميبيا وزيمبابوى ، وأن تستعيد احترام شعوب العالم لهذه المنظمة ؟

ونود أن نؤكد من جديد ، موقف حكومة بلادى من مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدول ، وفي هذا المقام ، فانني أحيث الأمم المتحدة على أن تتخذ إجراءات فورية لتنفيذ القرار ١٤١٥ (١٥-١) ، وأن تضمن خروج دولة بيليز من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال الكامل لشعبها الذي أحبطت آماله من جانب قوى ، وظروف خارجة عن إرادته .

ان هذا لا يعني بالضرورة ، ان غرينادا تعارض المفاوضات ، ولكنها تلتزم بمبدأ الحرية لشعوب العالم ، وتفكر أولاً وقبل كل شيء آخر ، في شعب بيليز ، وتنظر بموضوعية إلى التزامات الأمم المتحدة ألا شعوب العالم . ان المرأة لا يستطيع أن يتزد في أن يحث على منح شعب بيليز الحق في التمتع بالاستقلال الكامل ، مع ما يرتبط بذلك من حقوق وامتيازات والالتزامات . ان الأمم المتحدة اذا تختلف عن مسؤوليتها التي فرضها عليها الميثاق ، فإن التبعات لن تكون فقط

عبئا على ضميرنا ، ولكن ستكون خطرا محتملا على السلام العالمي . ولذلك فاننا نطالب بالاستقلال الكامل لشعب بيليز الآن ، وأكرر ، سيادة الرئيس ، الاستقلال الآن* .

انه مما يرتبط بحق الشعوب في تقرير المصير ، بدأ البقاء الاقتصادي ، وخاصة في حالة البلاد التي كانت مستعمرة سابقا ، والتي استغلت مواردها الاقتصادية من جانب السادة الاستعماريين ، والتي يجب عليها الآن وقد حصلت على استقلالها ، أن تدافع عن نفسها . لقد تحدثت في أماكن عديدة عن الحالة الاقتصادية السيئة لبعض البلاد ، مثل بلدى ، بعد الحصول على الاستقلال ، ومنذ أسباب قليلة مضت أشرت إلى هذا في مناسبة الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي والأجهزة التابعة له . وأدرك أن هذا ليس هو المدخل الأخير لبحث هذه الموضوعات ، لأن الأمم المتحدة انشأت محكمة عدل دولية التي يمكنها أن تعالج القضية بطريقة أكثر ملائمة ، للاعتبارات القانونية .

انه مما يسعدنا أن نلاحظ ان التقرير الخاص ببعثة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار ، إلى مونتسerrat ، قد أكد على ضرورة منح ضمانات اقتصادية من القوى المستعمرة لل المستعمرات التي تحصل على استقلالها . وهذه الملاحظة من اللجنة ، كانت غرينادا تشيرها على الدوام ، وهي ان القدرة على البقاء الاقتصادي أمر ضروري لا ينفصل عن الاستقلال السياسي . هناك حقيقة تقلل من مخاوفنا ، منذ أن تبلورت أفكارنا في القرارات التي أصدرتها الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة والتي تنص على أن جميع الدول والمناطق والشعوب التي تحت السيطرة الأجنبية ، أو تحت نظام الفصل العنصري لها :

” الحق في التعويض الكامل عن الاستقلال والأضرار التي وقعت عليها وعلى مصادر ثرواتها الطبيعية ، وأراضيها ، وشعبها ” . (القرار ٣٢٠١ الدورة الخاصة السادسة فقرة ٤ (و)) .

ومع تأثير الأمم المتحدة ، وعن طريق المفاوضات الثنائية التي بدأت فعلا بين بلدى والقوى الإمبريالية الاستعمارية ، آمل ألا يكون من الضروري احالة قضية غرينادا إلى محكمة العدل الدولية كما تقرر في الماضي .

* تولى الرئاسة السيد الصفار (البحرين) ، نائب الرئيس .

وفي اطار الادراك المتزايد للمجتمع الدولي للمعدالة الاقتصادية للبلاد النامية ، فانني
 أؤيد بشدة الموقف الياجبي للدورة الخاصة السابعة لهذه الجمعية بشأن اقامة نظام اقتصادي
 عالمي جديد من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الفنية والفقيرة ، بطريقة أكثر مساواة .
 لذلك فاننا نحث جميع الدول الاعضاء على التعاون من أجل التنفيذ المبكر لاجراءات تهدف إلى
 تحسين الحوال الاقتصادية للبشر في هذا الكوكب .

وفي هذا الاطار ؛ استميحكم عذراً أن أكرر هنا ملاحظة أبديتها منذ أسابيع قليلة مضت، في خطابي أمام الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي ؛ والبنك الدولي ؛ والأجهزة المشتركة التابعة لهما . لقد قلت حينذاك .

” هناك شعب عظيم في كل مكان من العالم ، وليس حجم المكان الذي يولد فيه الإنسان ؛ أو الأسرة التي ينتمي إليها ، ولا لون بشرته هو الذي يجعله ، في الواقع ، عظيماً ولكن الخصائص التي توضح العظمة في الإنسان نراها في صفحات الكتب التي تدرس في قاعات الدرس ، وهذه الصفحات تجدها في أعماق خمير الإنسان ؛ وهو وحده يستطيع أن يكشفها ؛ ولكن للأسف فإن الرجل العادى يخشى أن يفتح الباب لنفسه ”

في هذا المقام ؛ أشعر أن الوقت قد حان لكي تفكر الأمم المتحدة بجد ، وأن تبدأ في إنشاء ادارة أو وكالة ملائمة تكرس للبحوث النفسية . ولست من السذاجة بحيث لا أقدر مدى حساسية هذا الموضوع ؛ ولكن يجب أن نفعل شيئاً في مجال البحوث السيكولوجية ، وخاصة حينما نفكر في الملكات الإنسانية التي تبدو لجهل الإنسان بنواح معينة في ذاته ، وفي داخله . ان مثل برمودا مثل واحد .

ولأسباب عديدة ، أعتقد من الكافي أن نعبر عن الرغبة في إنشاء هذه الادارة أو الوكالة ، والا نتوسيع فيها في هذه المرحلة ، ولكن لا يجب أن يثير هذا ، الاقلال من حيث حجم وأهمية هذه الموضوع الجديد ؛ فان المعرفة التي يمكن أن تتوفر للانسان عن طريق البحث النفسي ستجعله سيداً لنفسه ، ولظروفه ، بدلاً من أن يكون عبداً لها . وهذا يتم عن طريق إنشاء ادارة ، أو وكالة ، تكرس للبحوث السيكولوجية .

في ختام كلمتي ، اسماحوا لي أن اقر ، دون أى تحفظ ، أنه من ايماني الراسنخ أن العالم بأسره ، وبصفة خاصة قادة الشؤون الدولية في حاجة الى مزيد من الاعتراف ببدأ عالمية الاله سواه سمي بالرب ، أو الله ، أو ” جهوفا ” أو أى اسم تعطونه له . نحن في حاجة الى الاعتراف بهذه القوة العظمى ، ونحن في حاجة الى الاعتراف بالاله على أنه مصدر الوجود كله ؛ ومركز كل الخلية . ونحن بحاجة الى أن نشعر بالاله داخلنا ، وخارجنا ، وحولنا ، وفوقنا . فيما جميماً . في كل

دقيقة ؛ وفي كل لحظة ؛ في كل ساعات حياتنا على هذا الكوكب الأرضي . ونحن في حاجة الى الشعور بالذات العليا التي تشعرنا بالوجود في كل هذا العالم .

أقول بكل تواضع ، وبكل احترام انه بهذا المفهوم فقط ؛ فان الاعتراف بعالم واحد ، والشعور بوجوده كقوة عالمية ، والذى يربط كل الاشياء معا ؛ يمكن أن ننشيء " نظاما عالميا جديدا ي يقوم على السلام والمحبة ؛ على أساس دائم . والا ان أدعو الجميع الى توجيهه تفكيرهم ، وقولهم ، الى أن نطلب من الله أن يهدينا بحكمة الالهية حتى تمتليء عقولنا بهذه العقلية العالمية ؛ وأن يلهمنا المحبة بلا أنانية ؛ المحبة التي لا تسعى الى شمن . محبة دائمة تجمع شعوب العالم بالتفاهم ؛ وبالسلام الدائم . فاذا كانت هناك شكوك في أذهان بعضنا ، فلا يسعني الا أن أعزى نفسي بالفلسفة الأساسية وهي أننا جميعا ننتمي الى كوكب واحد ، والفرق هو - على أية حال - أن بعضنا قد أصبح ثمرة ، بينما البقية الأخرى لم تتفتح بعد " . فلنسبح الله .

السيد هنليدي (توغو) (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد غاستون ثورن ، الذى انتخب بما يشبه الاجماع رئيسا لجعيمتنا ، ان ما يتصف به من طيبة قلب ، وما يتميز به كرجل دولية ، ومعرفته الكاملة بالشئون الدولية ، المقرنة بالكفاية المعترف له بها ، ان كل هذه الصفات هي التي أهلته لهذا المنصب . فليتأكد من التعاون ، والتعاون الكاملين معه من قبل وفدى . وما لا شك فيه أن أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، تحت ادارته ، سوف يتحقق لها التطور المشرف والفعال . ومن هنا فنحن نتقدّم اليه بالتهنئة الصادقة ، والأمنيات الخالصة بأن يحقق النجاح في مهامه النبيلة .

وأود أيضاً أن أتهنّه بهذه الفرصة لكي أتقدّم بالتهنئة للرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وذلك على الطريقة الباهرة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والعشرين ، وأعمال الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

وكذلك لا يمكنني أن أنسى الأمين العام النشط السيد كورت فالد هايم رسول السلام الذى لا يكل ، والذى لا يألو جهداً في العطاء في كل مكان ، وفي كل مناسبة بكفاءة وانكار للذات ، مما يؤكّد دائماً تفانيه في خدمة منظمنا ، فله تأييدنا الكامل ، وإنّا نقدم له امتناننا العميق .
واننا نتقابل هنا مرة أخرى في هذا المحفل السامي ، للحوار والتشاور حيث نهتم معاً ، بقدر المستطاع ، بالمشاكل الصعبة التي يتعرض لها عالم في تطور مستمر ، سعياً وراء ايجاد الحلول الواقعية للمشاكل ومن أجل تحقيق فهم أفضل ، وعلاقات أخوة بين الأمم . ان المجتمع الدولي ، بدون شك ، يعيش لحظة حاسمة من تاريخه .

ان عملية تصفيية الاستعمار ، حتى وإن لم تكن قد بلغت نهايتها ، الا أنها أكّدت لنا ، في الوقت المناسب ، الفكرة القائلة ، بأن التضحيات التي تحملتها الشعوب والبلاد التي عانت منذ سنوات طويلة من الاستعمار والقمع ، لم تكن دون أية جدوى . ويوضح هذا مدى الارتباط العميق الذى يشعر به وفدى بلادى ، أمام الانتصارات الباهرة التي حقّها المحاربون الأبطال على قوى الرجعية .

ان وفدي توغو يتقدّم بتحية صادقة لانضمام الجمهوريات الشقيقة الى منظمنا وهي : جمهورية موزambique ، وسان تومي وبرنسيب ، والرأس الأخضر . واننا لنشعر بالفخرة لحصول بابوا ،

غينيا الجديدة ، على استقلالها ، واننا نأمل أن نراها وقد انضمت اليها بسرعة . وعلى الرغم من شعورنا بالفخر ، حين نرى هذه البلاد الشقيقة وقد جلست بيننا ، الا أنه يجب ألا تبعد عن أنظارنا ضخامة وقوة المشاكل التي تواجهها هذه البلاد . ان شعب توغو ، وحكومته وحزبه الكبير، ومجلس الشعب التوغولي ، إنما يرغبون مرة أخرى ، في أن يأكروا لهذه الشعوب تأييد هم المستمر في جهودها المبذولة من أجل بناء دولة .

وفضلا عن هذه العناصر التي تدعو الى الارتياح ، فهناك بكل أسف المحننة التي أصابت المجتمع الدولي ، والمتمثلة في المأساة ذات المواقف ، غير المتوقعة ، التي تجري حاليا في أنفولا . ولهذا فان وفد بلادى يتوجه بنداء لحركات التحرر الثلاث حتى تضع حدا للصراعات الداخلية ، وأن تعمل للقضاء على الخلافات فيما بينها ، وأن تعمل معا من أجل اعادة السلام سريعا الى بلادها ، مما يهيئ الظروف المواتية لحصول بلادهم على الاستقلال ، وبحيث يكون ذلك في ظل جو من المهدوء والكرامة يوم ١١ تشرين الثاني / نوفمبر المقبل . وذلك اقتناعا مناً بأن أي حل دائم لهذه المشكلة عن التدخل في الشؤون الداخلية لأنفولا ، وذلك اقتناعا مناً بأن أي حل دائم لهذه المشكلة المؤلمة ، لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الأنجلوبيين أنفسهم . ان وفد توغو ، يكرر تهنته للبرتغال الجديدة ، التي تقوم بعملية تصفية كاملة لمستعمراتها ، والتي بدأتها منذ سقوط نظام الحكم الناشيء السابق ، وهو يتوقع من هذه الحكومة أن تبذل كافة جهودها لخدماتها والتزاماتها وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فان وفد بلادى ، إنما يكرر ثقته في أن الدول المتاخمة لها وأسبانيا ، سوف تتوصل بعد الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، الى حل مرض من أجل مستقبل هذا الأقليم ، على أن تؤخذ في الاعتبار المصالح والأمنيات المشروعة للسكان المعنين بالامر .

وفيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية ، فليست هناك حاجة لأن نؤكد أن ضمان الحقوق الفردية للإنسان ، ومنع كافة أشكال العنصرية اينما وجدت هذه الأشكال ، وحصول شعوب هذه المنطقة على الاستقلال ، من الأمور التي تهتم بها بلادى ، وتقدم من أجل وضعها موضع التنفيذ ، مساعدة صارقة قوية ، ولكي تنتصر هذه المبادئ ، فاننا نناشد مجلس الأمن والدول الكبرى ، أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة لمواجهة تحدي حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

وفي ناميبيا ، فان مطبقي نظام الفصل العنصري ، لا يزالون يحتقرن قرارات منظمتنا ، بتطبيقهم الخطة الميكانيكية للتقسيم بما يشكل مصدرًا مستمراً لقلق حكومي . واننا اذ نؤكد اعتراضنا على هذه السياسة المنهينة ، فان وفد بلادى يدعى نظام الحكم العنصري لفورستر لأن يطبق ، دون تأخير ، قرارات منظمة الأمم المتحدة ، واعلان منظمة الوحدة الأفريقية في دار السلام نحو ناميبيا . اتنا نكرر تأكيدنا لتأييد منظمة سوابو ، مؤكدين على أن شعوب هذا الأقلية يجب أن تتاح لهم فرصة ممارسة حقوقهم المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ، وفي ضمان السلامة الأقلية لبلادهم .

انا نأمل أن يتم التوصل في زمبابوى الى تسوية دستورية بقدر المستطاع ، وأن يتم نقل السلطة الى الأغلبية السوداء . واننا نجدد تأييدنا المستمر وقضايانا الفضائل للقضية العادلة التي يدافع عنها الشعب الشقيق في زمبابوى تحت ادارة الحزب الوطني الأفريقي .

وفي الشرق الأوسط ، فان توقيع الاتفاق المرحلى للفصل بين القوات الذى تم التوصل اليه مؤخراً بين مصر واسرائيل ، انما هو وضع يؤدى الى الشعور بالأمل في امكانية التوصل الى تسوية شاملة للصراع في هذه المنطقة . وان توغو انما تعتقد أن هذه الأجراءات الجديدة ، سوف تتبع باجراءات أخرى ، وذلك حتى يمكن ايجاد سلام دائم وعادل ، يضمن وجود جميع الدول ، ويؤدى الى التعايش السلمي بين جميع الشعوب في هذه المنطقة ، دون أن نبعد عن أنظارنا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ومن الواضح أن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بصورة فعلية ، الا اذا قررت دولة اسرائيل أن تجلو عن جميع الأراضي العربية المحتلة وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٢) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ ، ١٠ آذار / مارس ١٩٧٣ .

ان الأحداث التي وقعت مؤخراً في شبه جزيرة الهند الصينية ، انما تؤكد مرة أخرى ، أن قوة العناصر الخارجية لا يمكن على الاطلاق أن تقضي على عزيمة الشعوب في أن تتحرر من القمع والهيمنة . اتنا نود أن نتقدم هنا بالتحية للانتصارات التي أحرزتها شعوب الهند الصينية . كما نتقدم بالتهنئة لحكومة كمبوديا لأنها تمكنت تحت ظل القيادة المستنيرة للأمير تور و سيهانوك ، من أن تقضي على الاحتلال والغزو الأجنبي لكمبوديا ، وبهذا فقد تمكنت كمبوديا من العودة الى المكان الذي كانت تستحقه في هذا المحفل المؤقر . ولبيك قادة البلد الشقيق في كمبوديا ، من أنهن يحظون بتأييد حكومة توغو في بحثهم عن حلول لجميع مشاكلهم .

ان وفـد بلـادـي يـأسـف لـأنـهـاـكـ اعتـبارـاتـ غـيرـ موـاتـيةـ تحـولـ دـونـ قـبـولـ دـولـيـ فيـتـنـامـ فـيـ
الأـمـ المـتحـدةـ هـذـاـ العـامـ .ـ وـ مـرـةـ أـخـرـىـ فـانـ بـعـضـ بـلـادـ منـ العـالـمـ الثـالـثـ ،ـ وـهـيـ تـوـافـرـ فـيـهـاـ كـافـةـ
الـشـرـوـطـ الـوـارـدـةـ فـيـ الـفـقـرـةـ الـاـولـيـ منـ الـمـادـةـ الـرـابـعـةـ منـ مـيـاثـاـنـاـ لـكـيـ تـحـتلـ مـكـانـهـاـ هـنـاـ .ـ أـسـبـحـتـ
ضـحـيـةـ اـسـاءـةـ اـسـتـخـدـامـ حـقـ الـفـيـتوـ ،ـ وـهـيـ مـيـزةـ تـتـمـتـعـ بـهـاـ فـيـهـاـ فـيـنـيـهـاـ .ـ

وفيما يتعلق بمشكلة كوريا فإن موقف حكومة توغو ، وهو الموقف الذى حدّدته اثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، في العام الماضى ، فإن هذا الموقف لم يتغير ، ذلك لأننا على ثقة بان انسحاب ، جميع القوات الأجنبية المرابطة في كوريا الجنوبية ، هو وحده الذى يمكن من ايجاد الشروط المواتية لاعادة توحيد كوريا ، بطريقة مستقلة وسلامية . وتحقيقاً لذلك هناك ضرورة ملحة لأنّ نحو اتفاق الهدنة الى اتفاقية سلام .

ان مسألة قبرص لا تزال تثير القلق ، وان وفد توغو قد أعرب عن وجهة نظره في الوقت المناسب ، في أن أية احتمالات للسلام يجب أن تبدأ بالانسحاب غير المشروط لجميع القوات الاجنبية من الجزيرة ، وان وفد بلادى يعرب مرة أخرى عن رغبته في أن تبذل كافة الجهد وتشجع ضمانتا للطائفتين بماكانية التعايش المتناسق في دولة واحدة . أئنا سنؤيد بهذا الصدد أية مبادرة تهدف الى تطبيق الفوري لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (٢٩-٥) ولقرارى مجلس الأمن رقمي ٣٦٥ لعام ١٩٧٤ ٣٦٧ ، وهي قرارات تدعى جميع الدول أن تحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية قبرص .

واذا ما تحدثنا عن المسائل الاقتصادية ، فمن الاهمية بمكان أن نؤكد أن النتائج التي تم التوصل اليها اثناء الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، انما تعكس جلياً السياسات التي تحدد معالجتها لمواجهة الصعاب الاقتصادية من كافة اشكالها ، والتي يتعرض لها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من ناحية ، ومن ناحية اخرى التحكم في الاجل الطويل في التقلبات الاقتصادية الدورية التي تتكون منها الاقتصاديات الحديثة .

ان المجتمع الدولي يتتسائل أكثر من أي وقت مضى ، ليس فقط حول قدرة نظامه الاقتصادي
لكي يؤكد ويدعم التقدم المادى والعدالة الاجتماعية ، ولكن أيضاً حول قدرة هذا النظام لأن يتفادى
حدث انقلاب في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . سواءً أكانت هناك نظم متعارضة

حول شروط وأسباب المعاناة التي يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي فان هذا لا يدعو للدهشة ذلك أن الازمة التي تتعرض لها النظم الاقتصادية ، إنما ترجع إلى وجود نظام لم يعد يتمشى مع العصر ، ولا يمكن ان يلبي مطالب مجتمعنا الجديد .

ان الهوة المتزايدة بين عدد قليل من البلاد الصناعية ، وعدد كبير من البلاد النامية إنما تعطي أبعاداً جديدة للأزمة الاقتصادية الحالية ، حيث يكمن واحد من اسبابها الرئيسية في النظام النقدي الدولي وبالفعل لا ي العمل على نحو سليم فأن هناك عدداً من الدول الصناعية التي كثيراً ما انتهكت عدداً القواعد المقدسة التي وضعها صندوق النقد الدولي ، وذلك لأنها تعتبر قوية بقدر كافٍ لكي تفلت من عمليات الانتقام المحتملة . ان الآثار السيئة لحركات المناورة بين رؤوس الأموال ، وتدور شروط التبادل باستمرار وتذبذب اسعار الفوائد ، قد قضت على جهود البلاد الفقيرة للخروج من التبعية الاقتصادية والمالية التي تعاني منها . لهذا فان العالم الثالث إنما يعاني من توقف التنمية الاقتصادية ، وبالتالي من الآثار المتراكمة من توقف النمو في البلاد الصناعية ايضاً . أن كافة المحاولات التي تبذلها بلاد العالم الثالث للحصول على تنظيم النظام النقدي الدولي الحالي قد اصطدمت باللامبالاة الاجرامية من قبل البلاد الصناعية التي لم تبد استعداداً كبيراً لكي تتخلى عن جزء من الامتيازات التي تتمتع بها ، بما يخدم مصلحة الذين ساهموا في أن يحولوا تلك البلاد إلى بلاد شريرة .

ان نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية (اليمونكتار) الذي عقد في سنتياغو في شيلي لم يسفر عن نتائج اكبر من تلك التي اسفر عنها المؤتمر الثاني الذي عقد في نيويورك وأقصى ما توصل اليه تشكيل لجنة العشرين حيث حصلت بعض الدول النامية على حق الاشتراك في مناقশاتها حول اصلاح نظام النقد ، مما اضفي لوناً ديمقراطياً على لجنة العشرة السابقة ، التي كانت تجلس فيها القوى المالية الكبرى فقط .

أن الاحداث الاخيرة قد أكدت المخاطر الكامنة في استخدام العملات الوطنية كأداة دولية لاحتياطي النقد . ولهذا فان ذبذبة قيمة عملات الاحتياطي ، وبصفة خاصة التكلفة المتزايدة للحصول على الذهب كأداة للتحويل النهائي للعملات المستخدمة كاحتياطي ، قد أكدت ضرورة التوصل الى اداة محايدة تكون في مأمن من هذه العيوب الكبيرة . ومعنى ذلك ان البلاد النامية

على حق في تمسكها بالاقتراح الذي يهدف إلى تحويل حقوق السحب الخاصة إلى قاعدة نقدية دولية وفي مطالبتها بایجاد صلة بين تحديد هذه الحقوق وبين احتياجاتها .

أن تدھور شروط التبادل والذبذبة في عائد الصادرات ، تضر اضرارا بالغا بخطط التنمية لدى البلدان الفقيرة ذات النظم الاقتصادية الضعيفة . وفي هذا الصدد فإن اتفاقية لومي التي اشترك فيها عدد كبير من دول افريقيا ودول الكاريبي والباسيفيكي مع السوق الاوروبية المشتركة قد أوجدت نظاما يضمن استقرار الصادرات . أن المجتمع الدولي يجب أن يستوحى هذا الاجراء الأبعاد السياسية المتميزة لاضفاء الطابع الانساني على العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية التي تنتج المواد الخام والبلدان الفنية التي تستخدم هذه المواد بما يمنع في اعتقادنا وقوع صدام غير مفيد بين الأمم .

هناك خمس عشرة دولة من دول افريقيا الغربية تمثل نحو ١٣ مليون نسمة قد تخطت الحواجز اللغوية التي ورثتها عن الاستعمار ، وقد رفضت أن تستمر في أن ترى منطقتها ، وقد انقسمت بين الناطقين باللغة الانجليزية واللغة الفرنسية . وقد وقعت يوم ٢٨ ايار/مايو من عام ١٩٧٥ في لا جوس المعااهدة التي توجد الرابطة بين دول غرب افريقيا . ان هذه المعااهدة ذات الأبعاد التاريخية التي اشتركت بلادى في ابرامها انما تهدف إلى تدعيم التعاون والتنمية بين الدول الموقعة عليها ، في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ، وبصفة خاصة في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات اللاسلكية والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة ومختلف المسائل المتعلقة بالتجارة والنقد والشئون المالية والشؤون الاجتماعية والثقافية وذلك بهدف رفع المستوى المعيشي العام لسكانهم ، وبهدف زيارة الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه ، ودعم العلاقات بينها والمساهمة في التقدم وفي تنمية القارة الافريقية . ان دول افريقيا الغربية انما تدرك ان جهودها من أجل التعاون لا يجب اطلاقا أن تعوق الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية الأخرى سعيا وراء تعاون أوسع على مستوى قارتنا وعلى مستوى العالم . أننا نعتقد أن هذا مثال طيب للتعاون الدولي الذي يمكن اتباعه في اماكن أخرى .

ان البلاد غير المنحازة ، قد أكّدت في ليمما مؤخرا ، وبطريقة واضحة أن المجتمع الدولي ، إنما هو في حاجة للسلام والأمن ، وأن المثل العليا النبيلة لمنظمة الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحقق الا بتضييق المهمة الكبيرة القائمة بين الدول الفنية وبين الدول الفقيرة ، وأن البلاد الصناعية كثيرة ما أخذت على البلاد النامية أنها تفضل المواجهة على الحوار ، وذلك بأنها تستخدم الأغلبية الأوتوماتيكية ، الا أن هذا ليس صحيحا ، فان التشاور كان دائما ، ولا يزال ، السلاح المفضل لدينا ، ولهذا فاننا قررنا عقد الدورات الخاصة لدراسة المشاكل المتعلقة بالمواد الخام ، والتنمية ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، وذلك حتى نصل الى الحلول بالتشاور ، وتلك الحلول القادرة على الإسراع بإنجاد نظام اقتصادي عالمي جديد .

ان اعلان البيان عن برنامج العمل المنشق عن الدورة الخاصة السادسة من أجل ايجاد نظام جديد ، ومبادئ للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي تمت الموافقة عليه أثناء الدورة التاسعة والعشرين ، والقرار النهائي الذي اتخذه الدورة السابعة الخاصة ، حول التنمية ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، انما يجب أن تحدث البلاد الفنية كي تتنازل عن رغبتها في السيطرة الاقتصادية حتى تسمح للبلاد الفقيرة أن تستخلص الحد الأقصى من الاستفادة بمواردها الطبيعية سعيا لتحريرها الاقتصادي .

وهكذا ، فان منظمنا ، ترید منذ الآن ، أن تكون مركزا للتشاور والتفاوض ، والقرارات ذات الأهمية القصوى بين العالم المتقدم ، وبين العالم النامي ، حيث أن هذه المنظمة تسعى الى أن تصحح من اختلال التوازن الحالي ، ولايجاد نظام اقتصادي دولي ، أكثر عدالة ، وأكثر إنسانية . وحتى نحقق هذا الهدف تماما ، يتبعين علينا أن نعيد النظر في النظم التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي في منظمنا ، حتى تصبح أكثر قدرة على أن تلبي مطالب البلاد النامية . ولهذا فليس من الصدفة أن تكون الجمعية العامة أثناء دورتها العادية التاسعة والعشرين ، قد طلبت في قرارها رقم ٣٤٣ (٢٩ - ٢) :

”... اجراء دراسة تنطوى على اقتراحات خاصة بتعديل الهيكل النظامي الذي تقوم عليه منظمة الأمم المتحدة حتى تصبح المنظمة قادرة على أن تعالج في نظرة شاملة كافة المشاكل التي تواجه التعاون الاقتصادي الدولي ...“، (قرار الجمعية العامة ٣٤٣ (٢٩ - ٢))

وقد قامت مجموعة من الخبراء بهذه المهمة ، وسعت للبحث عن أفضل المكانيات ، التي يمكن لمنظمتنا أن تنجح في أن تحدد المشاكل الحقيقية المتعلقة بالتنمية ، وأن تحافظ على التماستك بين جميع أفراد المجتمع الدولي . وهكذا فاننا نفهم ، وأننا نؤيد النتائج التي توصلت اليها مجموعة العمل هذه ، والتي تناولت بضرورة ادخال تعديلات كبيرة على الهيكل الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة ، ودراسة المشاكل الاقتصادية من زاوية جديدة ، واصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والأجهزة التابعة له . وجنبا الى جنب مع هذه المجموعة ، فان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، قد قررت تشكيل لجنة من الحكومات ، تقوم باعداد اقتراحات عمل مفصلة ، وان وفد بلادى يود أن يقوم هذه اللجنة بأعمالها بأقرب وقت ممكن ، وبالتالي تقدّم تقريرا في القريب العاجل .

وكما نرى ، فإن مهاماً ضخمة لا تزال أمام منظمتنا ، فحقى يمكن لهذه المنظمة أن تقدّم
ل بهذه المهام ، فانها تحتاج للتّأييد المتزايد من جميع أعضائها ، سواءً كانوا صغاراً أم كباراً ، من
الأشقاء أم القراء ، من الأقوياء أم الضعفاء ، وان واجب كلّ عضو أن يساهم في إنجاز هذه المهام
جميعها . اذ لا يمكن أن تتحقق التنمية دون السلام ، وان السلام إنما هو مسألة حسن نية .
ولهذا فإن توغّل الحدّيثة ، تحت الادارة المستنيرة للجنرال أيديما ، الذي ينتمي إلى
بالسلام ، قد أدرك هذا ، وانها لا تألّو جهداً لتحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب ، وبصفة
خاصة ، بين شعوب أقاليم أفريقيا الغربية . هذه هي ساهمتنا المتواضعة في إنجاز أهدافنا
التي وضعها لنفسه المجتمع الدولي . ونرجو أن تتحقق ارادتنا المشتركة في أن نترك للأجيال
المقبلة عالماً أفضل ، ينعم بالرفاهية ، والعدالة ، والسلام . نرجو أن يكون هذا دافعاً لنا
لكلّ نبذل كافة جهودنا ضماناً لنجاح منظمتنا .

السيد غاربا (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : من دواعي سروري العظيم أن أتقل الى السيد الرئيس تهانى وفد نيجيريا ، لانتخابكم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة . انكم تمثلون بلدان واقليما له امكانيات عظيمة لدفع مبادئ ميثاق منظمتنا ، ولتحقيق أمانى قطاع الانسانية الذى يعيش في ظروف صعبة ، وان التزامكم الشخصى بقضية السلام ، والدفع عن كرامة الانسان انما يشجعني على أن آمل في أنه بفضل قيادتكم الحكيمه ، ستتحقق هذه الدورة نجاحا باهرا ، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادى في هذا المجال .

ان اختصاص الأمم المتحدة بحل المشكلات العاجلة اليوم ، ليس موضع شك ، ولقد أثبتت المنظمة ادراكها لمسؤولياتها في الفترة التي أنقضت بين الذكرى الخامسة والعشرين لانشائهما وبين هذه الدورة التي تختلف فيها بذكرها الثلاثين – ليس بالنسبة لبعض اعضائها فحسب ، بل بالنسبة لجميع الأعضاء – وقد توازن اخلاصها للمحافظة على السلام مع تقديم بالحاجة الى تشجيع الرفاهية الاقتصادية والبشرية للإنسان ، وتجاوزت الكلمات الورعه ، التي تلقى بكل جدية في هذه القاعة التاريخية ، ثم تنسى بعد ذلك بسرعة . وقد وافقت على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية وأعلنت عن إنشاء نظام اقتصادي عالي جديدا ، مع برنامج عملي ملائم . فمؤتمر السكان العالمي ، مؤتمر الغذاء العالمي ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والمؤتمرون العام لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (يونيدو) عقدت جمیعا تحت رعاية الأمم المتحدة ، وهي تدل على اهتمام منظمتنا المتزايد بالحاجة لنتائج تفید اعضائها . ومع ذلك ، فان الدورة الخامسة السابعة التي أنتهت منذ أيام قليلة مضت ، تقع وفدي بلادى بأن منظمتنا قادرة على أن تكون على مستوى التحدیات في المستقبل .

وحينما عقدت الدورة الخامسة السادسة ، أمكننا أن نتبين عداً صريحاً لا ماني القطاع الأفقر في عضوية المنظمة ، وبدلاً من مواجهة الخلافات بين أولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون فقد بذلت محاولة لتجيئه لوم لا أساس له . لقد تركنا الدورة الخامسة السادسة ونحن ندرك الافتقار إلى اتفاق الرأي ، وقد أظهرت دررتنا الخامسة السابعة عن طريق انجازاتها الايجابية ، وقد قائل القديم الذي يقول ، أن الإرادة تفتح الطريق .

ان ما تبقى هو مظهر الالتزام بالعمل لا ظهار أن انتباه أعضاء الأمم المتحدة الى الحاجة الى الاخلاص لمواد الميثاق ليس مجرد تيارات هوائية تختفي بمجرد انتهاء استراتيجية معينة. ولدينا تجارب العقدان الاول والثاني للتنمية لتبرير هذه المخاوف . ونحن نميل الى أن ننسى ، أن ميثاق منظمتنا يكرس فصلين يتضمان ثمانية عشرة مادة لموضوع التعاون الاقتصادي والاجتماعي العالمي . وفي المادة 5 التزمت الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق مستويات أعلى من المعيشة والعملة الكاملة ، وایجاد حلول للمشكلات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية بغية خلق ظروف من الاستقرار والرفاهية ، هذه الظروف الالازمة للعلاقات الودية والسلمية بين الأمم ” . وفي

المادة ٦٥ من الميثاق فنحن جمِيعاً أعضاء المنظمة نتعهُد بالعمل فرادي ومجتمعي بالتعاون مع المنظمة من أجل تحقيق الأهداف الواردة في المادة ٥٥ .

ولذلك فاذا كان قد بقي لوقت طويل ، عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي فالخطأ ليس خطأ الميثاق ، ولكنه يرجع إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء للفداء بالتزاماتها . وهذه الإرادة يجب أن تظهر الان بطريقة ايجابية ، لأنَّه يجد و لوفد بلادى أنَّ احداث العاين الماضيين ، كانت يجب أن تظهر بطريقة لا لبس فيها ، أنَّ البلاد الفقيرة والمطحونة والبلاد التي ليست في ظروف مواتية ، لن تقبل بعد الآن ، الظروف التي تسمح باستمرار احوالها التي تبدو يائسة . واذا استطاعت الدول الفنية أن تعيي الدروس ، واذا استطاعت أن تبذل جهوداً مخلصة كي تكون شريكة في التقدِّم السريع للبلاد النامية ، لتمت البداية لتنفيذ ما ورد في ديباجة الميثاق ، "تجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب ، ولندفع بالرقي الاجتماعي قدماً وفنرفع مستوى الحياة في جوًّاً أرحب " .

لقد انتهت الدورة الخامسة السابعة ، بموافقة اجتماعية في الاجتماع العام على الاجراءات المقترحة من اللجنة الخاصة . ويتوقع وفد بلادى أننا سوف نتخدِّ جمِيعاً اجراءات سريعة لاقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . ونحن نتوقع توسيعاً جديداً ، وتنويعاً ل الصادرات البلاد النامية . كما نتوقع تحسيناً في ظروف التجارة عن طريق صندوق موازنَة مالي عالي ، يتضمن اجراءات مع برنامج متكامل ، وجدول على أساس البقاء على القوى الشرائية فيما يتعلق بالبضائع المصنعة والتكنولوجيا والخدمات الأخرى التي نستوردها . أنَّ الاجراءات التي أوصت بها الدورة الخامسة السابعة ، من أجل نقل الموارد الحقيقة لتمويل التنمية ، ومن أجل أصلاح النظام المالي العالمي يجب أن تطبق فون ابطة . انَّ هذه الاجراءات ضرورية لضمان انسياط موارد مالية بشروط سهلة ، ومزيد من اشراك المؤسسات المالية العالمية في استراتيجيات التنمية للبلاد النامية .

ولا تفوتنا بالطبع ، حاجة البلاد النامية نفسها إلى التعاون بطريقة أكثر فعالية ، لتحسين أحوالها الاقتصادية . ولهذا الهدف فإنَّ قدرًا أكبر من التعاون حول مشاريع اقتصادية يجب أن يتم .

ولقد بدأ ببداية طيبة في رغبة البلاد النامية التي تنتج البترول لكي تساعد البلاد النامية التي توجد في مواقف أقل . ولقد بلفت ، في الواقع المساعدة التي قدمت من جانب هذه البلاد في السنتين الماضيتين نحو ٢٢ في المائة من إجمالي انتاجها القومي . وقد أسمى بلد نيجيريا ، رغم احتياجاته الداخلية العظيمة ، بحصة متواضعة في عملية التنمية في بلاد أخرى - وبالإضافة إلى المساعدة الثنائية التي قد منها لبلاد نامية أخرى ، فقد أسمى منا أسماء كبيرة في بنك التنمية الأفريقي ، حتى نزيد من قدرة هذا البنك على اعطاء * قروض للتنمية لبلاد إفريقيا أخرى . ونحن نعترض ، في إطار قدرتنا ، أن نواصل هذه العملية . وأود أن أشير أيضاً إلى جهود التعاون التي وضعت في لا جوس في أيار/مايو هذا العام حينما وقعت خمس عشرة دولة في غرب إفريقيا على ميثاق المجموعة الاقتصادية لبلاد غرب إفريقيا (اكواس) . ونأمل أن يتحول هذا الميثاق إلى نقطة انطلاق لتجتمع اقتصادى يفيد أعضاءه ، وشموهم .

أن الأمم المتحدة هي المحفل المثالي لتطبيق المشاركة الواردة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، كما أنها تتيح مرحلة لا غنى عنها من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، فإذا كان لها أن تقوم بدورها ، فيجب أن تكون قوية وفعالة . وتتيح لنا الذكرى الثلاثين ، فرصة طيبة لكي نبحث معاً بطريقة منسقة ، أفضل وسيلة لدعم المنظمة ، وبذلك تمكنها من أن تستجيب أكثر ، إلى احتياجات عالم يتغير بسرعة . أن من يزعمون ، كما يفعل بعض الأعضاء الأقوياء في المنظمة ، أن الميثاق يسير على ما يرام ، يعيشون في برج عاجي . فمن ناحية وجمعت انتقادات من نجانب البلاد النامية فيما يتعلق بالهيكل غير الديمقراطي الموجودة في الميثاق ، وعن طريق هذا النظام فإن بلاداً قليلة يمكنها أن تحبط إرادة الأغلبية الساحقة . ومن ناحية أخرى ، فإن البلاد المتقدمة اتهمت البلاد النامية ، بطريقة مجنحة في رأيي ، بفرض طفيان الأغلبية في الجمعية العامة وانطلاق هذه الاتهامات ، والاتهامات المضادة ، إنما يمثل الحاجة إلى توجيه نظرة فاحصة إلى الميثاق .

خلال الدورة التاسعة والعشرين ، وافقت الجمعية العامة على القرار رقم ٣٤٣ (٢٩-٥) الذي كون مجموعة من الخبراء ، أوكلت إليهم مهمة تقديم دراسة تتضمن مقترنات حول التغيرات الهيكلية في نظام الأمم المتحدة ، بما يجعلها قادرة كلياً على معالجة المشاكل الخاصة بالتعاون الاقتصادي العالمي بطريقة أكثر شمولاً . وهذا الاعتراف بالحاجة إلى تطوير هيكل الأمم المتحدة ، حتى يكون أكثر استجابة ، ثبتت صحته . لأنه في التقرير المقدم من مجموعة الخبراء ، تضمن اقتراحات بناءة ، ستحال لمزيد من الاجراءات إلى اللجنة الخاصة . وفي مقدمة التقرير ، لاحظت المجموعة :

” ان كل اقتراح جاد للإصلاح (خلافاً لاقتراحات الهاشمية السطحية) يمكن أن يتعارض مع مصالح طرف في الوضع الراهن . واصلاح جدی للنظام ، اذا كان يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الجديدة والتطورات ، يمكن أن يكون على حساب المصالح على المدى القصير ، والعادات المتصلة بخدمة المصالح على المدى الطويل ، وفي اطار نظام اقتصادي عالمي يمكن تنفيذه . ” (E/AC.62/9, Para 10)

ولا يمكن تقديم نصيحة أفضل لنماء هذه المنظمة في المستقبل . ولا يمكن أن يكون هناك تبرير أفضل من ذلك لحكمة الجمعية العامة ، حينما وافقت ، بعد مناقشة طويلة ، على القرار رقم ٣٤٩ (٢٩-٥) الذي أنشأ اللجنة الخاصة لمراجعة الميثاق . ويأسف وفد بلادى لأن موقف عدم التعاون من جانب بعض الأعضاء ، قد منع اللجنة من احراز مزيد من التقدم . ودون أن أدخل في تفصيلات أكثر ، اسمحوا لي أن أذكر أولئك الذين يعارضون مراجعة الميثاق بالحقائق التالية :

أولاً ، ان الأمم المتحدة اليوم ، يبلغ عدد أعضائها ١٤١ دولة ، ومن اجمالي هذا العدد ، ١٥ دولة فقط – أو أكثر من الثلث قليلاً – كانت ” حاضرة أثناء إنشاء المنظمة ” . فما كان ثلثا الأعضاء الذين اشتراكوا فيما بعد في التوقيع على الميثاق ، لا يستطيعون التقدم باقتراحات لتحسينها في ضوء التجربة ، فسوف نشعر بأننا أعضاء من الدرجة الثانية .

ثانياً ، ان الآباء الذين أنشأوا المنظمة ، رأوا من الحكمة ألا يستبعدوا احتمال تعدد الميثاق : المادة ١٠٩ أوردت أحكاماً بشأن مراجعة الميثاق ، بينما المادة ١٠٨ تحدد الطريقة التي يمكن أن تنفذ بها التعديلات .

ثالثاً ، ان النماء يعتمد على التغيير .

ويتطلع وفد بلادى الى تطورات ايجابية في حل الموضوع ، وفي الوقت نفسه ، فان هذه الدورة للجمعية العامة ، يجب أن تعلن اصرارها لكي تعمل دون كلل من أجل بناء أكثر ديمقراطية ، يحقق الوفاء بأمانى كافة الأعضاء في منظمتنا .

لقد أثبتت عوامل كثيرة ، أن القوى العظمى لا تستطيع أن تتحمل وحدها مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدوليين . ولنأخذ مثلا ، قضية نزع السلاح ، فالرغم من الألوىية التي أعطيت لها في الميثاق ، الا أنها أصبحت قضية ضائعة ، نتيجة التواطؤ بين القوى العظمى . ان مؤتمر لجنة نزع السلاح ، الذى كان يهدف الى أن يكون المحفل الرئيسي لمناقشات نزع السلاح ، قد أصيب بالشلل . وقد أحبطت الجمود الجماعية بفعل القوى العظمى ، عن طريق معاملات ثنائية تظهر لها كتقدم ، ولكن بالنسبة لغالبية الأعضاء في الأمم المتحدة ، فإنها ترقى الى تجاهل القضايا الحقيقة . ان المهمة الأساسية لمؤتمر لجنة نزع السلاح ، هي ليست اجراء مفاوضات مطولة حول اجراءات نزع السلاح . ان الهدف الذى نسعى اليه جماعا ، هو نزع عام وشامل للسلاح تحت اشراف نظام دولي . وللوصول الى هذا الهدف ، يجب أن نوافق على اتفاقية شاملة لحظر التجارب . ان عدم التقدم حول هذه القضية الشائكة ، سوف يضر بكل القضايا الأخرى المتعلقة بـ نزع السلاح ، وهي ، نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . القضايا على احتكار القوى النووية لقلة من الدول ، لأنها تجعل من مفهوم المساواة في سيادة الدول سخرية . الاقل من المعرفات الاستراتيجية في الميزانيات العسكرية للبلاد القوية ؛ تحويل الموارد الإنسانية والمادية في سباق التسلح ، الى تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للإنسانية ككل .

وفيما يتعلق بـنا ، فلا توجد عقبات فنية للوصول الى نظام الحظر الشامل ، اذا توفرت الارادة السياسية . وبينما نعترف بـقيمة الخبرة العلمية والتكنولوجية في تصنيف القضايا المعقدة المتعلقة بـ مفاوضات نزع السلاح ، فـان عمل مؤتمر لجنة نزع السلاح ، لا يجب أن يتحول الى دهاليز جانبية وهاشمية ، تعقد فيها الحلقات الدراسية السنوية .

وفي هذا المقام ، فـان وفد بلادى يأسف ، لأن فرصة طيبة لدفع قضية نزع السلاح ، قد فاتتنا خلال المؤتمر الأول لمراجعة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد فشل مؤتمر المراجعة في أن يكون على مستوى المهمة التي تعـمل على وضع حواجز ايجابية ضد الـانتشار الأفقي والرأسي

لالأسلحة النووية . لقد تقاعست القوى النووية الأطراف في الاتفاقية عن اعطاء ضمانات بعدم التهديد باستخدام الأسلحة الفتاك . وبالمثل ، لا توجد التزامات واضحة من جانب الدول النووية ، إنها سوف تواصل الالتزامات التي تفرض عليها بموجب المادة السادسة من الاتفاقية ، بأن تجري مفاوضات مجدية ، بغية تحقيق إجراءات محددة لنزع السلاح النووي . وبالنسبة لأولئك الذين قد تخلوا عن أن يصبحوا أعضاء في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ، فإن موقف القوى النووية أكدت عدم المساواة بين الدول ، كما أكدت السيطرة من جانب القوى العظمى . وهنالك حاجة لجميع الدول لكي تواجه قضية نزع السلاح بطريقة بناءة ومجدية أكثر ، في محفل تسوده المساواة . ويمكن أن يكون مؤتمر نزع السلاح العالمي المقترن ، محفلًا مواطيا . وإذا كانت المحاولات لعقد مثل هذا المؤتمر تحبط ، ويستمر في احباطها ، فإن وفد بلادى لن يتتردد في الانضمام إلى بلاد العالم الثالث في المطالبة بأن تتركز الجمعية العامة على نزع السلاح في دورة خاصة .

أود الآن أن أركز على قضايا خاصة تمس الأمانة والسلام الدوليين ، والتي يجب على هذه الجمعية أن تتصرف إزاءها .

لقد شهد العالم ، في العام الماضي ، تطويرا كبيرا في الكفاح من أجل التحرر ، في كل من الهند الصينية ، وافريقيا . وقد أكد شعب فيتنام استقلاله ، والآن يستطيع أن يتطلع إلىأخذ مكانه الحقيقي في هذه الجمعية المؤقرة . ويأمل وفد بلادى ، في أن الوقت لن يطول قبل أن تذلل العقبات التي وضعت في طريق قبول دولتي فيتنام في الأمم المتحدة . وفي كمبوديا أيضا ، أمكن إعادة النظام الشعبي . ويسعد وفد بلادى أن شعب كمبوديا ، سوف يتمكن الآن من تركيز جهوده من أجل إعادة بناء بلده ، وإعادة بناء اقتصاده الذي حطمه الحرب . ونرحب به أيضا بيننا . ونلاحظ بارتياح أيضا ، ظهور بابوا غينيا الجديدة إلى الاستقلال ، وننطلع إلى الترحيب بهذه الدولة الجديدة في الأمم المتحدة .

في افريقيا ، وبالرغم من الكفاح المستمر لحركات التحرير التي تؤيدها جميع القوى المعارضة للقمع ، فإن هذه المعركة وصلت إلى الاستعمار البرتغالي . والمثل اللامع هو دخول غينيا بيساو إلى مجتمع الدول ذات السيادة ، وتبعتها في هذه الدورة دخول موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب . ونحن نهني مرة أخرى هذه البلاد الجديدة لمنجزاتها ، وننطلع إلى العمل بطريقة وثيقة معها .

ونحن ندعو المجتمع الدولي أن يسعى إلى مساعدة الأمم الجديدة ، التي تواجه مشكلات ضخمة ، نشأت عن وضعها الاستعماري الذي استمر فترة طويلة . ان سان تومي وبرنسيب وكذلك الرأس الأخضر ، تحتاجان إلى مساعدة عاجلة ، حتى تعالج التدفق العظيم للاجئين ، الذين شردتهم الموقف في أنفولا . ويأمل وفد بلادى في أن مكتب الأمم المتحدة للمندوب السامى للاجئين ، سوف يتخذ الاجراءات العاجلة الملائمة للمساعدة في ايجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية .

وللأسف فان أنفولا التي تطعننا الى استقلالها في منظمتنا بأمل ، مشفولة الان في صراع بين الفئات المختلفة ، يعوق نشاطها ويحوله عن الطرق البناءة ، وحكومة نيجيريا تأسف لاثارة طرف في أنفولا ضد الآخر ، ونحن ندع العناصر الخارجية التي تتدخل في الموقف في أنفولا ، أن تبتعد وتعطي لشعب أنفولا الفرصة لكي يسوى المهمة الصعبة لبناء الدولة ، وحكومة نيجيريا لن تقبل أنفولا الممزقة ، كما هي الان ، وحن لانؤمن بأن هناك مشكلة أنفولية لا يمكن أن تحل داخل أنفولا الموحدة . لذلك أناشد قادة أنفولا أن يضعوا مصالح أمة أنفولا وشعبها فوق المكاسب الشخصية ، وأمل بخلاص أن الحنكة السياسية بين قادة أنفولا سوف تسود . ويسير وفد بلادى أن يتمكن من أن يرحب في الأمم المتحدة بأنفولا المسالم بيننا .

ويرغم التقدم الذى تم في تصفية الاستعمار ، فالا مبرالية التي تشكل أكبر تهديد ضد السلام والأمن الدوليين ما زالت سائدة في جنوب أفريقيا ، ومشكلة زيمبابوى تذكرنا - اذا كان نحتاج إلى تذكرة - بالعقبات التي يجب أن تخطتها قبل أن نرى نهاية العنصرية والمبرالية . ودفعنا الاعتقاد إلى أن الزمرة المتمدرة قد وعى الدرس وأدرك عمق سياستها ، وقررت اتخاذ خطوات لتضمن لنفسها ولأطفالها الظروف السلمية لتحقيق التعاون مع السكان الأصليين الذين قمعتهم لفترة طويلة . وللأسف ، فان ايان سميث ، مرة أخرى ، أظهر عزمه على تحطيم جميع فرص نقل السلطة بطرق سلمية ، عن طريق تحطيم المحاذثات بين حكومته غير الشرعية ، وبين المجلس الوطني الأفريقي ، وذلك بالدخول بطريقة خطيرة في لعبة لتفرق الجبهة الوطنية ، وعن طريق السعي لعقد مفاوضات مع رؤساء قبائل صنائع ، ان ايان سميث يعمل بذلك على نزاع مسلح جديد ستكون نتيجته واضحة لا شك فيها .

وحيث أن الأمم المتحدة تشهد عدم حسن النية من جانب ايان سميث ، فيجب أن تعطى أقصى تأييد وتشجيع لحركة التحرير في زيمبابوى ، والحكومة العسكرية الاتحادية لنيجيريا ، وتعهد بتقديم تأييدها . وان حكومة بلادى تدعو المجلس الوطني الأفريقي إلى أن يضم صفوفه .

ان الموقف في ناميبيا مستمر في التدهور ، فان حكومة جنوب أفريقيا لم تتحدد فقط الأمم المتحدة ، ولكنها رفضت أن تدل على باعلان كما طلب مجلس الأمن في قراره ٣٦٦ (١٩٧٤) ، ولم تتنزع بقرارات المنظمة ، والى جانب ذلك فان دولة جنوب أفريقيا ، استمرت في سياستها الشيطانية لتفتيت

اما الأصرار ، كما يفعل بعض أعضاء الأمم المتحدة ، فان موقف بلادى نشاً عن احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي لنا مثلك ، هذا الاحتلال الذى لا يشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين فحسب ، وإنما يدان بأنه صاحب وجهين . إن الموقف في ناميبيا يمكن أن يشير حرباً عنصرية في القارة ، تحتاج إلى فترة طويلة من السلام حتى تشفى من الاستغلال الإمبريالي . لذلك أمل أن هؤلاء الذين استخدمو حق الفيتو لمنع اتخاذ إجراءات فعلية ضد جنوب أفريقيا ، سوف يعيذون النظر في مواقفهم ويدركون أن مسؤوليتهم بمقتضى الميثاق تمتد إلى العالم بأسره .

وفي الدورة التاسعة والعشرين في العام الماضي ، وافقت الجمعية العامة ، بحكمتها ، على القرار رقم ٣٢٠٧ (٢٩ - ٥) ، الذي دعت فيه مجلس الأمن إلى أن يعيد النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة وبين جنوب أفريقيا ، وذلك في ضوء الانتهاكات المستمرة لمبادئ الميثاق ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جانب جنوب أفريقيا . ولسوء الحظ فإن مجلس الأمن لم يستطع أن يتخذ قراراً بسبب استخدام حق الفيتو من جانب بعض الأعضاء الدائمين فيه . وبقية القصة ، التي أدت إلى استبعاد جنوب أفريقيا من الاستمرار في المشاركة في أعمال الدورة معلوم جيداً .

والأمر الشيق على أي حال ، هو أن جنوب أفريقيا لم تكف من حملتها الدعائية لكي تصور عطية ودية للتحرر ، ولكن الحقيقة كما نعلم جميعا ، أنه لم يتغير أي شيء . ان أ بشع أن واع الفصل العنصري ما زالت واضحة ، وبدلًا من أن تبدأ الاتصالات الضرورية على أساس المساواة مع السود في جنوب أفريقيا ، فإن نظام الحكم العنصري يفضل اجراءً ما يسمى بحوار ممוצע بلاد أفريقيا مستقلة . ان فورسترلن يتحدث الى زملاء سود في جنوب أفريقيا ، ولكنه سوف يتعامل عن طريق الزيارات السرية مع القادة السود في أماكن أخرى . واللبس الذي أحدثه النفاق في صفوف منظمة

الوحدة الأفريقية ، قد عرض عن طريق الاجتماع الخاص لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في دار السلام في نيسان / ابريل الماضي . واعلان دار السلام الذي وافق عليه الاجتماع الخاص لمجلس الوزراء أكّد وجهاً نظر أفريقيا ، التي أعلن عنها أولاً في بيان لوساكا ، وهي أن الصدقة بين جنوب أفريقيا ، وبين بقية القارة لا يمكن أن يقوم الا على أساس التخلّي عن سياسة الفصل العنصري . أما الاصرار على أن الحوار يمكن أن يبدأ مع جنوب أفريقيا تحت قيادتها الحالية فهو خيانة للسكان غير البيض المقيمين في البلد .

ان وقد بلادى يشعر بالقلق لأنه لم يوجد حل بعد ، لمشكلة قبرص ، ونحن نخشى أنه في هذا اليوم وفي العصر يمكن أن يضحي بمصلحة بلد صغير ضعيف غير منحاز ، على مذبح سياسات القوى العظمى . ان الأزمة الحالية في تلك الجزيرة ، قد نشأت نتيجة للأطماع السياسية لجارة قوية تعمل مدعاية حماية واحد من قطاعي شعب قبرص .

A/PV.2378
73-75

والى أن يعتقد أبناء شعب قبرص كلهم ، إن لا هم الأول هو لقبرص ، وليس لبلدهم الأمم في اليونان أو تركيا ، سيكون هنالك مجال للقوى الخارجية للاصطياد في الماء العكر . ولا تؤمن نيجيريا بالتسويات ، التي تفرض من دول كبرى ، لمشكلات دولة ضعيفة . إن مبدأ المساواة بين الدول الوارد في ميثاقنا هو النقيض لآية حلول مفروضة . ورغم أنه لا تغيب عن بالينا المخاوف بين الطائفتين ، فإننا لا نشارك في موقف الذين يفضلون تقسيم قبرص . إن وحدة أراضي هذه الدولة الفتية يجب صيانتها . ولذلك فإن الجمعية العامة ، يجب أن تدعوا الأطراف المعنية مباشرة بمشكلة قبرص ، كي تظهر الحنكة السياسية البناءة ، وتعمل من أجل ابخار حل على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٠ (٢٩ - ٥) .

ان هذه الجمعية ستواجه مرة أخرى بالمشكلة التي لم تحل ، والخاصة بالشرق الأوسط ، وما يتصل بقضية فلسطين المرتبطة بها ارتباطا وثيقا . وحينما فصلنا بين القضيتين أثناء المناقشة في العام الماضي ، أظهرنا للمرة الأولى اعترافنا الكامل بالمساءة الإنسانية ، التي نشأت بسبب الاضطراب المستمر وقتا طويلا في تلك المنطقة . ان الحرمان من وطن ، وهو ما فرض على الفلسطينيين ، وال الحاجة الى توطينهم ، ليس في معسكرات اللاجئين ، ولا حتى في بلاد عربية محاورة ، ولكن وفي وطن لهم ، قد أصبح العنصر الحيوي في البحث عن سلام دائم مجد في المنطقة . ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة اعترفت ، ولو أن الاعتراف جاء متأخرا ، بهذه الناحية من المشكلة ، حينما سمح للسيد ياسر عرفات بشرف الحديث فيها . وهذه الجمعية حينما تعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة المتحدث الشرعي باسم الشعب الفلسطيني ، تعطي لها مكانا مشرفا في هذه الجمعية ، وفي أجهزتها في الأمم المتحدة . ان وفد بلادى يؤمن بان تلك التطورات في الدورة التاسعة والعشرين ، هي خطى لا غنى عنها ، نحو السلام . ان موضوع شعب فلسطين ، يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بتسوية يتوقع أن يعيش في ظلها .

وللأسف فان تهديد السلام والأمن الدوليين ، والذى يخلقه الموقف في الشرق الأوسط ، مازال قائما . وان عدم الاستقرار في مجريات الأحداث يشكل نكسة خطيرة في الجهد البناءة من جانب شعب المنطقة . ان القضية الأساسية لم تحل بعد ، بالرغم من أن تقدما ميدانيا قد تم لخلق الظروف التي تسهل اتصالات السلام . وان وفد بلادى يعتقد ان أى تقدم بشأن القضية المعقدة

في الشرق الأوسط ، هو خطوة نحو السلام يجب أن نرحب بها . ان قيمة التناول للمشكلة المعقدة ، الكل أولاً شيء ، يمكن أن يكون مصدر شك كالغطسة التي تجد التعبير عنها في التحدى لقرارات الأمم المتحدة ، والجهود الحقيقة من أجل السلام . ولذلك يجب أن نرحب بالاتفاقية الأخيرة ، وأن نركز على متطلبات سلام تستوجب الحركة الدائمة . ويجب أن تظهر إسرائيل علامات ايجابية ، وأن تعرب عن رغبتها في التخلص من موقفها القائم على التحدى ، وأن تتفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة . ان النوايا الطيبة لأعضاء كثيرين نحو إسرائيل ، قد ظهرت في القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في تموز/ يوليه في كمبالا ، وكذلك مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في آب/أغسطس بليما ، ولدى إسرائيل الفرصة لكي تبادر لها بالمثل هذه النوايا الطيبة ، وأن تضمن لنفسها ولشعبها السلام داخل حدود معترف بها . ففي صالح السلام والأمن الدوليين أن تكون إسرائيل بناءة أكثر في هذه الدورة للجمعية العامة . وما هو أكثر من ذلك ، فإن هذا في مصلحة دولة إسرائيل .

لقد تحدثت باستفاضة في بداية كلمتي عن ترکيز المنظمة على التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ولقد كنا في حاجة إلى هذا التركيز منذ وقت طويلاً ، فهو يتمشى مع مبادئ الميثاق . وخلال الثلاثين سنة الماضية ، ومنذ التجمع التاريخي في سان فرانسيسكو ، والذي شهد ميلاد الأمم المتحدة ، فان المفارقات البارزة بين البلاد الفنية القليلة ، والبلاد الفقيرة الكثيرة ، قد أصبحت أكثر جلاءً ووضوحاً . ونحن نحتاج إلى اجراءات عاجلة ضرورية من أجل السلام والأمن الدوليين ، حتى لا يتعرضوا للخطر بسبب العداوة الصريحة نتيجة للفروق الاقتصادية . ان أعضاء هذه المنظمة لديهم المقدرة ، وأرجو أن تتتوفر لديهم الارادة ، لاحراز تقدم عظيم نحو خلق الظروف ، لوضع مستويات كريمة لحياة الجميع . ان الأمم المتحدة سوف يحكم عليها بال مدى الذي تنجح فيه ، في الجمع بين هذه المهمة ، وبين عملية المحافظة على السلام ، والدفاع عن كرامته الإنسان . ولا يجب أن يقال عنا ، انه في حين توفرت لدينا الأدوات لكي نجعل منظمتنا تحقق طموح الإنسانية ، فاننا فضلنا الانخماص في صالح وطنية وذاتية صفيرة بدلاً من أن نعمل من أجل صالح البشرية .

الرئيس (الكلمة بالإنجليزية) : لقد طلب عدة مندوبي ممارسة حق الرد ، ولعلكم

تذكرون أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثلاثمائة والثلاثة وخمسين بحد الألفين ، قررت ألا تتجاوز المدة المخصصة لممارسة هذا الحق عشر دقائق ، وانني أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد .

السيد كينين (أوغندا) (الكلمة بالإنجليزية) : ابني آخذ الكلمة ، لممارسة حقي

في الرد ، على الادعاءات التي وجهت بالأمس في هذه القاعة ، من قبل مثل الولايات المتحدة ، ضد شخص رئيس بلادى ، والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الرئيس الفريق عيدى أمين دادا رئيس أوغندا .

لقد هاجم السيد ميشيل مثل الولايات المتحدة بالأمس ، الرئيس عيدى أمين رئيس أوغندا ، وتقدم بادعاءات حول شعب أوغندا ، مبنية على تقرير اللجنة الدولية لرجال القانون المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، ولو كانوا من أرسلوه للحديث قد زودوه بالمعلومات الصحيحة ، أو كان مندوب الولايات المتحدة الذى حضر مؤتمر جنيف قد أحاطه علماً بحقيقة الأمور ، لعلم أن هناك صفة سرية لأعمال لجنة حقوق الإنسان ، وأنه لم يكن من المفروض أن يأتي هنا ، ويقيم ادعائه على تقرير ، لازالت اللجنة تنظر فيه حتى الآن .

ولكن ، بما أنه اختار أن يفعل ذلك قليلاً بدليلاً سوى أن أصح الأمور . إن لجنة حقوق الإنسان قد اجتمعت في شهر شباط / فبراير من هذا العام ، للنظر في الجزء الثالث من الادعاءات الواردة في تقرير اللجنة الدولية لرجال القانون ، وقلت الجزء الثالث ، لأن الجزئين الأول والثاني الذي أدعى فيما أنه تمارس التفرقة العنصرية في أوغندا ، وأن النظام القضائي منهار فيها ثبت ألا أساس لهما من الصحة ، وقد استبعدتهما اللجنة الفرعية ، المنبثقة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لمهمة الأمم المتحدة وقد رأيت أن أبلغ الجمعية العامة أن أوغندا قد أبدت رغبتها ، في التعاون مع لجنة حقوق الإنسان ، في مناقشتها لموضوع أوغندا ، وقد طلبت تأجيل مناقشة البند الخاص بأوغندا ، نظراً إلى أنه في حزيران / يونيو ١٩٧٤ شكلت لجنة مستقلة بمعرفة رئيس جمهورية أوغندا للتحقيق في الادعاء باختفاء بعض الأشخاص ، ولم تنته بعد هذه اللجنة من عملها ، وقد رأست هذه اللجنة شخصية قضائية غير أوغندية ، هو المواطن الباكستاني محمد سعید

الذى عاش في اوغندا منذ عشرين سنة ، وكان في اجازة في بريطانيا ، ولم يعد الا منذ اسبوعين ، ليشغل أكبر منصب قضائي في اوغندا ، وكان على اللجنة أن تبحث الموضوعات الآتية : (أ) اجراء تحقيق بشأن الأشخاص المختفين ومعرفة شخصياتهم ؛ (ب) التتحقق مما اذا كان هؤلاء الأشخاص قد ماتوا ، أو لا يزالون على قيد الحياة ؛ (ج) بيان الأسباب والظروف التي دعت بعض الأشخاص إلى مغادرة اوغندا ، والتأكد من صحة هذه الأسباب ؛ (د) وبالنسبة لمن ثبتت وفاتهم تذكر كيف ومتى وأين وتحت أية ظروف لقوا حتفهم ؛ (ه) معرفة ما اذا كان هناك أشخاص ، أو منظمات ، سواء داخل ، أو خارج اوغندا ، مسؤولة جنائية عن اختفاء أو موت هؤلاء الأشخاص المفقودين ، وما هي عقوبة المتسبب في اختفاء أو موت هؤلاء الأشخاص ؛ (و) كان على اللجنة أيضاً أن تحدد ما الذي يجب عطه ، بالنسبة لأسر هؤلاء الأشخاص المختفين ، طبقاً للمرسوم رقم ٢٠ (١٩٧٣) ؛ (ز) ما هو دور الحكومة لتضليلها لجريمة اختفاء أشخاص في اوغندا .

ان اللجنة جمعت بعض الأدلة في اوغندا ، ووصلتها معلومات من داخل وخارج اوغندا ، وأود أن أذكر ما جاء في تقرير لجنة التحقيق :

” فلنبدأ بالقول بأنه لم توجد أية أدلة تشير انك يا صاحب الفخامة قد أمرت بالقضاء على بعض الأشخاص ، وبغض النظر عما تقوله أجهزة الإعلام الدولية نحن مقتنيون ونقول هذا على سبيل التكرار ، انه لا توجد أدلة تشير الى مثل هذه الادعاءات ” .

وقد اكتشفت اللجنة أن ٣٠٨ شخصاً فقط قد اختفوا ، ثلاثة أرباعهم ينتمون إلى قوات الأمن ، واتضح أن أعلى معدل لاختفاء الأشخاص كان في الربع الأول من ١٩٧١ ، بعد فترة قصيرة من تولي السلطة العسكرية زمام الأمور ، حيث كان البعض يقتل الآخر نتيجة لاختلافات سياسية ، وكذلك خلال الربع الأخير من ١٩٧٢ أثناً غزو اوغندا من قبل بعض القوات الأجنبية .

ولذلك فإنه من العجيب أن نستمع إلى ما قاله مثل الولايات المتحدة ، مستنداً إلى تقرير وضعه أشخاص لم يذهبوا أطلاقاً إلى اوغندا . وعلى أية حال فإنه من المفروض أن ترد اوغندا على هذا الموضوع في تقريرها المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في جنيف قبل نهاية هذا العام . وعلى ما يبدو ، أن مثل الولايات المتحدة تحت ضغط الصهاينة في الولايات المتحدة ، لم يستطع الانتظار ، حتى تستخلص لجنة حقوق الإنسان النتائج النهائية من دراستها ، واننا نقدر الموقف الصعب الذي يجد نفسه فيه .

لقد أشار بالأساس السيد ممثل داهومي ، الذى رأس المجموعة الأفريقية هذا الشهر ، إلى ادعىات السيد مونيهان ، والى ما ذكره بشأن الرئيس عيدى أمين ، الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية . ولست في حاجة للرد على هذه الادعىات التي ألقى بها من فوق هذه المنصة ، وقد اكتفيت بتسجيل ردى ، وتوجيهه للسيد أمين عام الأمم المتحدة طالبا منه أن يوزعه على السادة الأعضاء كوثيقة رسمية للجمعية العامة ، وعلى أية حال ، فإن ردود ممثل داهومي ، وليبيا ، والسنغال ، لم تبين لممثل الولايات المتحدة حقيقة الأمور بما فيه الكفاية ، وكما يجب . إن مثل الولايات المتحدة لجأ إلى اسلوب غير سليم ، لا علاقة له ، في الواقع ، بما قاله ممثل داهومي من قبل .

ان السيد مونيهان أشار إلى الرئيس عيدى أمين "قاتل عنصرى" . من هو القاتل العنصري ؟ اسمحوا لي بأن أطرح هذا السؤال ، خاصة وقد انكشف للشعب الأمريكية ألا عيب وكالة المخابرات الأمريكية داخل البلاد والتي حاولت انكارها ، كما حاولت انكار نشاطها في الدول الأجنبية ، فمن المعروف الآن أن هذه الوكالة ارتكبت جرائم بشعة لا نظير لها في تاريخ الإنسان .

من المسجل والممعروض أن وكالة المخابرات الأمريكية ، حاولت استخدام السم لقتل باتريوس لومومبا ، كما حاولت فزو خليج الخنازير في أمريكا اللاتينية ، وكذلك القضاء على زعيم ثورة كوبا فيدل كاسترو ، هذه ليست إلا بعض أمثلة لما تلها إليه وكالة المخابرات الأمريكية من أساليب . أما بالنسبة للنفوذ الصهيوني في هذا البلد ، فانني أوضح بصورة قاطعة ، أن الرئيس عيدى أمين لم يكن أول من أشار إلى نفوذ الصهيونية في هذا الجزء من العالم ، وقد تحدث عن ذلك عدد من المسؤولين الأمريكيين .

لقد ذكر مثل الولايات المتحدة ، أن الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف تستمر في الدفاع عن اليهود ، والآسيويين ، والأفارقة ، والعرب . وفي الحقيقة أن هذا لم يكن إلا ادعاء ومجافاة للحقيقة ، وتصوير لفهم خاطئ . إن الأميركيين الأمريكيين ، تحت ستار الدفاع عن الآسيويين وحمايتهم ، ارتكبوا جرائم قتل في جنوب شرقي آسيا ، وتحت ستار حماية الأفارقة ، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة والسموم إلى نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا والى أجزاء أخرى من القارة الأفريقية . كما نعلم أنه باسم الدفاع عن العرب ، أرسل الأميركيون الأمريكيون أسلحة متقدمة إلى إسرائيل ، للقضاء ، ليس فحسب ، على العرب والفلسطينيين ، وإنما على اليهود أيضا . وحتى الآن فإن الأميركيين الأمريكيين في تزويد إسرائيل بالصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوسا نووية فهل هذه هي الحماية التي تعدد الولايات المتحدة بتقديمها إلى شعوب العالم ؟ .

لن نخذع بذلك المهاارات التي لا تضيف أى شئ إلى المناوشات المشرمة التي أجرتها الجمعية العامة حتى الآن . إن مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، يجب أن يعيد قراءة البيان الذي أدلى به الرئيس عيدى أمين ، ونرجو أن يفهم الرسالة التي ينطوي عليها ، وذا لم يتمكن من فهم مضمون كلمة الرئيس عيدى أمين ، فليلجأ إلى البعثة الدائمة لاغندا هنا ، حتى توضح له الأمور .

أود الآن أن أوضح نقطة أثارها من هاجم الرئيس عيدى أمين . واننى لواثق أن مثل الولايات المتحدة الأمريكية يفهم هذه النقطة ، لكنه يحاول أن يخفي الحقيقة . إن الرئيس عيدى أمين قد طالب بالقضاء على إسرائيل كدولة ، ولكنه نادى بضرورة وجود دولة فلسطين ، التي يمكن أن يعيش فيها اليهود والمسلمون واليهود والمسيحيون في استقرار وأمان .

ولكن اسرائيل لا تسمح بذلك ، لأن الصهيونية قائمة على التفرقة العنصرية ، وعلى التعصب ، وعلى فلسفة وأيديولوجية سياسية خاطئة . ان أية دولة قائمة على مثل هذه السياسة ، وهذه الفلسفة ، لا يمكن أن تتعايش مع باقي المجتمع الدولي ، ولا يمكن أن تفي بالشروط المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك فإن اسرائيل تحدث واحتقرت وتجاهلت جميع قرارات الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالإنجليزية) : أرجو من السيد ممثل اوغندا ، ألا يتعدى الوقت المخصص له ، وأن ينهي كلمته ، وان يتلزم بهذه القاعدة .

السيد كينين (اوغندا) (الكلمة بالإنجليزية) : شكرنا سيد الرئيس ، وأرجو أن تكون رسالتي قد وصلت إلى السيد ممثل الولايات المتحدة من فوق هذه المنصة .

السيد بنينس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : في صباح اليوم تحدث السيد وزير خارجية المغرب ، عن سبتة ومليلة ، والحشيمة ، وفيليمز ، والجزر الجعفرية . وفي وثيقة صادرة من الأمم المتحدة A/AC.109/477 بتاريخ ١٣ شباط/فبراير من هذا العام ، أوضح وفد بلادى موقف حكومتى ، و موقف بلادى . وحتى لا أطيل الحديث ، فسوف أكتفى بما تضمنته هذه الوثيقة . وأود أن أشير إلى أن أى تشابه مع جبل طارق لا أساس له . وفي هذاخصوص أود أن أذكر بـأن سكان جبل طارق الأصليين قد طردوا ، وأن هؤلاء السكان يوجدون في المدن التي ذكرتها .

ان وقد المغرب كثيرا ما كرر أنه يقبل في اطار القرارات الصادرة من الجمعية العامة ، أن يطبق في الصحراء الغربية مبدأ تقرير المصير . ان بلدى وافق على ذلك طبقا لما قاله وزير خارجية إسبانيا من فوق هذه المنصة ، حيث قال :

” وتمشيا مع روح التعاون الدولي ، وفي اطار تصفية الاستعمار ، علينا أن نعطي لسكان هذه المنطقة امكانية ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بكل حرية ، والتعاون بطريقة مشتركة مع بلاد المغرب الأخرى ، حتى لا نؤثر على الوئام في المنطقة ، وحتى نبني على السلام فيها ” . (الجلسة ٢٣٦٧ ص ٥١-٥٢) .

كذلك قال في فقرة أخرى :

” ان إسبانيا موجودة في الصحراء الغربية ، دون حاجة الى موافقة أحد الا أهالي هذه المنطقة ” . (المرجع السابق ص ٥٢) . وطبقاً للميثاق فإن إسبانيا تتراءم المبادئ الخاصة بالاراضي غير المستقلة ، تلك المبادئ التي قررتها الجمعية العامة . وازاء الاطراف المعنية ، فإن الأمر يتطلب أن يكون هناك استفتاء حتى يقرر الشعب مصيره في حرية تامة .

لقد قررنا في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ أن نقوم بهذا العمل فعلاً ، طبقاً للمبادئ التي يتضمنها القرار ٣١٦٢ (٥ - ٢٨) ، وبعد ذلك وفي الدورة ٢٩ قررت الجمعية العامة بقرارها ٣٢٩٢ (٥ - ٢٩) طلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، ومن ثم تأجل الاستفتاء المزمع اجراؤه بواسطة الدولة التي تتولى الادارة ، وتقرر ارسال لجنة لزيارة هذه المنطقة بعد دعوتها لذلك .

لقد وافقت بلادى على تأجيل الاستفتاء ، وذهبت البعثة لزيارة تلك الاراضي في شهر آيار/مايو ١٩٧٥ ، ونرجو وأن تتقدم بتقريرها بعد وقت قصير . ان محكمة العدل الدولية لم تعلن بعد رأيها . وانني اذكركم في هذا الصدد ، بأن رئيس محكمة العدل الدولية قال في نهاية الدورات التي خصصت لدراسة موضوع الصحراء الغربية :

” اشكر وفد إسبانيا على ما قدمه من معاونة ، خلال بحث هذا الموضوع في جلسات الاستماع الى الآراء المختلفة ” .

كذلك وجه الشكر الى الحكومة الإسبانية على ما قد مته للمحكمة من معاونة قيمة .

ويبدو وأن السيد وزير خارجية المغرب لا يعلم ما هي العناصر التي يجب أن تقدم لمحكمة العدل الدولية ، للدفاع عن صلب الموضوع . ان صلب الموضوع هو تقرير مصير أهالي الصحراء الغربية ، وان الموقف السلبي والجمود يتعارضان والواقع . وما يدهش وفد بلادى ، ان حكومة المغرب قررت اللجوء الى محكمة العدل الدولية ، سعياً وراء رأى استشاري ، وأن تلك الحكومة تدعي ، - بينما لا يزال موضوع على المحكمة التي أوشكت أن تنتهي من دراسته - أنه في امكانها اثبات وجهة نظرها ، دون أن تعتمد على أية مستندات .

ان موقف حكومي معلوم جيدا ، وقد تقدمت بوثائق كاملة حول هذا الموضوع . وان الرأي الاستشاري للمحكمة سوف يكون عنصرا اضافيا للحكم وذلك طبقا للقرار رقم (٣٢٩٢) (٢٩ - ٢٩) دون المساس بحق الاهالي في تقرير مصيرهم ، وفي ٢٣ آيار/مايو من هذا العام أعلنت حكومي رسمييا الا تبقى في هذه الاراضي ، وطلبت الى الدول المجاورة أن تتحمّل مسؤولياتها فيما يختص بالحفظ على السلام . الجلسة رقم (٢٣٦٢) صفحة ٥٤ ، ٥٥ .

اننا نريد أن نغادر تلك الاراضي بكرامة وشرف باعتبارنا دولة مسؤولة عن الادارة ، وان موقفنا دائما كان متمشيا وتلك القرارات . وأود أن اذكر بما قاله السيد وزير خارجية اسبانيا عند ما اشار الى الاستفقاء ، الذي سوف يجري تحت اشراف الام المتحدة ، حيث قال " دون النظر الى تفاصيل الاستفقاء الخاص بتقرير المصير ، فإن أهالي الصحراء هم وحدهم الذين يمكنهم ان يتخدوا القرار في هذا الشأن ، اذ ان فكرة اخضاعهم محل مفروض عليهم من الخارج سوف تخلق حالة خطيرة من عدم الاستقرار بالنسبة لمستقبل تصفية الاستعمار" (صفحة ٥٦) ، ثم أضاف " ان بلادي سوف تستمرة في تحمل مسؤولياتها باعتبارها الدولة التي تقوم بالادارة حتى تنتهي مرحلة تصفية الاستعمار ، وطالما تحترم الدول الاخرى ، وبصفة خاصة الدول المجاورة ، التطبيق السلمي لهذه الاجراءات التي تتمشى واحكام الميثاق ، والقرارات الاضافية التي اتخذتها الجمعية العامة ، وانها حدثت أي تغير في الموقف يكون من شأنه تهديد السلام ، ويعوق اضطلاعنا بمسؤولياتنا ، فإن الحكومة الاسبانية تحافظ بحقها في توجيه نظر مجلس الأمن الى الاجراءات التي يجب تطبيقها للحفاظ على السلام ، كما أن حكومي ستقوم بأى اجراء لازم للانتهاء من مرحلة تصفية الاستعمار" (صفحة ٥٦) .

ان اجراءات تصفية الاستعمار في الصحراء قد تأخرت دون داع ، وان اسبانيا ليست هي الملومه فان حكومي تعتبر ، واستمر هنا في اقتباس ما قاله السيد وزير خارجية اسبانيا :

" ان تصفية الاستعمار قد تنتهي بسرعة ، اذا تمكنت الجمعية العامة في دورتها الحالية من اتخاذ قرار يحدد المهلة التي يجب احترامها " . (صفحة ٥٧) وفي الجنة الرابعة ، سوف يتعاون وفد بلادي ، كما فعل في الماضي ، بحثا عن حل سلمي ، لتصفية الاستعمار في هذه الاراضي ، في اطار أهداف ومبادئ هذه المنظمة .

السيد سلاوى (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد الممثل الدائم

لاسبانيا ، أراد ، مرة أخرى ، أن يحاول اقناعنا أن نيات حكومته صافية ، وذلك فيما يختص بصلب الموضوع ، أى أن اسبانيا ليس لها مصالح في الصحراء بعد الان ، وصفاً النية أيضاً في الموقف ، اذ أن اسبانيا كانت دائماً أبداً ت يريد أنها الاستعمار في هذه المنطقة ، بينما موقف المغرب - كما يقول - موقفاً سلبياً .

ان المندوب في بيته - وكوفته مصمم على محاولة انكار المناورات التسويقية التي جعلت اسبانيا ذاتها مسؤولة عن توقف اجراءات التصفية الحقيقة للاستعمار في الصحراء الغربية - قد قدم الدليل على أن حكومته ليست مرتاحه الضمير ، وتتجدد نفسها واقعة في مناقضات كبيرة ، في الواقع لا يمكن للانسان ان يعلن من جهة أنه يحترم كل الاحترام بمبادئ منظمتنا بينما ي العمل من جهة أخرى على تفريغ تلك المبادئ من معناها الحقيقي . وسوف اكتفي بذكر المراحل الأساسية لهذا الموضوع . ان اسبانيا منذ ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٣ أى لمدة ثمان سنوات متالية ، عارضت بانتظام كل مشاريع القرارات ، أو ارسال بعثة لزيارة الصحراء . وفي ١٩٧٤ أقرت الجمعية العامة ، بأغلبية ساحقة القرار (٣٢٩٢ - ٥) الذي يطالب بأخذ رأى محكمة العدل الدولية ، وتحفظت الجمعية العامة ، ازاً رغبة اسبانيا الصادقة ، في تحرير تلك الاراضي عن طريق اجراء استفتاء يرتبط بحق تقرير المصير .

علاوة على ذلك فان جمعيتنا اعترفت بأن لمشكلة الصحراء الغربية طبيعة خاصة ، ولا بد من أن يؤخذ في الاعتبار عند تصفية الاستعمار حقوق كل من المغرب وموريتانيا في ضرورة احترام سلامتها اراضيهما . وقد تأكّد هذا المبدأ رسمياً عندما اتخذت محكمة العدل الدولية قراراً في ٢٢ ايار/مايو ١٩٧٥ خاص بالقضية في هذه المحكمة يفترض بأن هناك ، فعلاً ، نزاعاً بين اسبانيا وبين المغرب ، ومن ثم تقرر أن تعيّن المغرب قاض يمثلها في هذه المحكمة .

وهكذا وضحت الاسباب التي دعت الى اتخاذ القرار (٣٢٩٢ - ٥) ، فبدلاً من أن تتحترم هذا القرار ، وتعالون مع محكمة العدل الدولية ، فان اسبانيا على العكس من ذلك ، لجأت مرة أخرى الى العديد من المناورات لاعادة اعمال منظمتنا . وهكذا قدّمت لمحكمة العدل الدولية

كل الحجج القانونية الممكنة حتى تجبر هذه المحكمة على عدم الاستجابة لما طلبتة الجمعية العامة ، فقد قالت اسبانيا ، ان الجمعية العامة قد مرت اسئلة لها طابع اكاديمي ومن ثم يتبعين على المحكمة ان تقنع عن ابداء الرأي وتقدمه الى الجمعية العامة .

ان المقرب يرى ، ان هذه المناورات انا هي معارضة صارخة من اسبانيا لاعمال الامم المتحدة ، بيد ان الاعلان الرسمي للحكومة الاسانية الصادر في ٢٣ آيار/مايو الماضي هو الذي يكشف الستار بكل وضوح عن النوايا الخبيثة ، ومخطلات الدولة القائمة بالادارة . وفي اليوم التالي لليوم الذي اعترفت فيه محكمة العدل الدولية بوجود نزاع قانوني بين المقرب وبين اسبانيا فقد لا حظت اسبانيا أن لعبتها قد انكشفت امام الرأي العام العالمي ، فأعلنت انها تريد ان تنسحب في اقرب وقت ممكن من تلك الاراضي ، وان تسلم السلطة لسلطات محلية مزعومة ، وهكذا اكشفت اسبانيا القناع عن رغبتها في العطى خارج الامم المتحدة وخلق حكومة من العملاء حتى تستمر في سيطرتها ، وفي هذا تعارض واضح مع الحقوق الاساسية لكل من المقرب و Moriitania ، وحقوق شعب الصحراء ذاته . وفي واقع الامر لمن تريد اسبانيا ان تسلم ادارة تلك الاراضي ؟ الحزب الاتحاد القومي الصحراوي الذي له مركز في الرباط ، أو للمجموعة المنشقة عن هذا الحزب والسبعينية في العيون ؟ اذا كانت تريد أن تسلم السلطة الكاملة للجماعات التي خلقتها اسبانيا ذاتها ، والتي غادر رئيسها الصحراء منذ بضعة أيام ، هل تختار اسبانيا الحركة الثورية للرجال الطلق أم لحزب الذين تم نفيهم ، ويعيشون في كل من بروكسل والرباط ؟

وحتى اذا تمكنا من اجراء الحوار مع الحزب الوحيد للتحرير ، وهو حزب تحرير الساقية الحمراء ، فقد يتبعين عليهم أن يختاروا من بين الاطراف المتنازعة داخل هذا الحزب التي يوجد أحد هذه الاطراف في Moriitania والطرف الثاني في السنغال والطرف الاخير في الجزائر .

ان منظمة الام المتحدة وهي تسير على نهج سياسة رشيدة ، ستواجه المناورات الاسبانية بما تستحقه ، وفي اطار اجراءات تصفيية الاستعمار ، ستتمكن من الحفاظ على حقوق موريتانيا والمغرب ، الخاصة بوحدتها القومية ، وسلامة اراضيها .

اما فيما يختص بالجيوب الخاصة لاسبانيا ، الموجودة في الاراضي الموريتانية ، فان حكومة بلادى ، ويتايد من كل البلاد غير المعاذنة ، قد أكدت في مؤتمر ليماء ، أنها تقترن على الحكومة الاسبانية ، أن تكون هناك مفاوضات مباشرة ، للانسحاب السلمي من سبته ، وطيلة ، وجزر شفارينس ، وجزيرة فيليز ، ومن جيوب أخرى .

ومناك تشابه واضح بين هذا الطلب ، والطلب الذى قدم من اسبانيا للحكومة البريطانية لاستعادة جبل طارق . ولا يمكن للحكومة الاسبانية أن تدافع عن شيء ، ثم تعارضه على الصعيد الدولى . ان الموقفين يتعلقا بوضع تلك الجيوب التي استولى عليها منذ زمن مضى ، في اطار اتفاقيات وقعت تحت الضغط . ولكي تكون الحكومة الاسبانية صادقة مع نفسها ، يجب عليها أن تدخل فورا في مفاوضات مع المغرب ، وأن توافق على الطرق والسبل التي تسمح باعادة هذه الجيوب ، التي تبقيها الان تحت سيطرتها الاستعمارية .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أشير باختصار الى الكلمة

التي قالها عصر اليوم الاسقف مكاريوس . اني لواشق من أن الشعور العام هنا ، هو أن هذا البيان يتطلب الرد عليه من قبل وفد تركيا ، نظرا لانه كان موجها ضد حكومة بلادى .

اني اعلم مضمون البيان ، الذى أدى به رئيس الجمعية العامة صباح اليوم ، بنا على طلب مثل اسبانيا . ان كلمة الرئيس ، في رأينا ، لا تنطبق علينا ، لأن الأسقف مكاريوس ، تحدث فقط نيابة عن الطائفة اليونانية القبرصية ، وهي احدى الطائفتين اللتين تتكونا منها جمهورية قبرص . ان سعاده رئوف دنكاش رئيس دولة قبرص التركية الاتحارية ، قد ارسل رسالة الى السيد رئيس الجمعية العامة والى السيد الامين العام ، موضحا فيها هذه النقطة ، ولكن من باب المجاملة ، واحتراما لرئيس الجمعية العامة ، فاني سأتجنب التعليق على مضمون ملاحظات الأسقف مكاريوس . وسأكتفي بالقول بأننا سوف نمارس حقنا في الرد كتابة .

وأني أتوقع أن توضح الطائفة التركية رأيها أيضا ، خلال المناقشات التي ستدور حول قضية قبرص .

ان وفدى يكرر أن الأسقف مكاريوس ، ليست له أية سلطة للحديث باسم الطائفة التركية ، لأنه لا يمثل فردا واحدا من الاتراك في قبرص . اني واثق من انه لا يلزم الحياد ، وذلك أمر ظاهر بوضوح .

السيد دى بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدى لا يستطيع تفهم الرغبة التي ابداها وفد المغرب في خداع هذه الجمعية العامة . فليلتزم وفد المغرب بالهدوء ، لأن تقرير لجنة تقصي الحقائق سوف يظهر عما قريب ، كما سيصدر الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولى

انني أرفض الاتهامات الموجهة اليها ، من أنها حاولنا خداع الجمعية العامة ، واحفظوا
الحقيقة فيما يتعلق بتصفيه الاستعمار .

ان السيد ممثل المفترب ، يعلم تماماً أن حق تقرير المصير ، لا يمكن أن يمارس طالماً أن شعب الأقلية ، الذي يتكون من رحل ، قد حول الى مواطنين مستقرين في مكان واحد . وهذا هو سبب تأخر هذا الأقلية .

والشعب هناك لديه شروة ضخمة . وربما تكون تلك الشروة الموجودة في هذا الأقليم ، قد اشارت مطاعم جيرانه ، لأنه فيما مضى ، لم يكن هناك من يهتم بمصير هذا الأقليم .

وأود أن أكرر أن الحكومة الإسبانية في اتصالاتها مع الدول المجاورة للصحراء الغربية ،
تحاول دائمًا إيجاد أساس للتفاهم ، الذي يسمح بالتوافق بين مصالح مختلف الأطراف المعنية ،
ويبين مصالح سكان الأقلية ، وذلك لا قرار السلام والاستقرار ، وما ثمرة التعاون السليم .
ان أي تغيير آخر عن موقف الحكومة الإسبانية ، هو تشويه للحقيقة ، ويتناقض مع الواقع ،
لأنني الشخص الوحيد المخول بالكلام باسمها .

السيد روسيدز (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : هناك عرف مقبول منذ زمن طويل

في الأمم المتحدة ، وهو عند ما يوجه رئيس دولة حديثا إلى الجمعية العامة ، فإن هذا الحديث يكون خارجا عن المناقشة العامة ، ولا يمارس بشأنه حق الرد . إن رئيس الجمعية العامة الحالي : قد احترم هذا التقليد ، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلّى به رئيس المكسيك . ولكن الان ، طبقت قاعدة مختلفة .

ان هذا أمر غير مقبول ، ان يقول مثل تركيا انه لا يمارس حق الرد عند ما يذكر أن الكلمة الأسبق مكاريوس كانت مليئة بالاكاذيب . وبالرغم من ذلك ، فإن الرئيس لم يعده إلى النظام وهذا يتعارض مع الاجراء الذي اتبع صباح اليوم ، وهو حدث نأسف أن يقع في الجمعية العامة هذا العام ، كما نأسف لسلوك الرئاسة بشأنه .

وأود الان أن امارس حق الرد على ما قاله مثل تركيا . لقد قال ان رئيس قبرص لا يمثل قبرص ، وأنه يمثل فقط الطائفة اليونانية في قبرص ، بينما جميع أعضاء الأمم المتحدة نفسها اعترفت به كرئيس لقبرص . لذلك ، فإنه من الادعاء أن يقول مثل تركيا هنا ، ان الأسبق مكاريوس ليس معترف له بهذه الصفة .

وعلاوة على ذلك ، فعلى أي أساس لا يعترف به ؟ ولماذا يحدث ذلك هذا العام ، ولم يحدث في العام الماضي ؟ ولماذا لم يأت في العام الماضي ، ويرك على رئيس قبرص عند ما تحدث ببنفس الأسلوب الذي استخدّه هذا العام ، ولكن بشدة أكبر ؛ وتشهّدون جميعا على أن أسلوبه كان أشد في العام الماضي ، بالرغم من أنه كان من المفروض أن يكون أسلوبه أشد هذا العام ، نظرا لعمليات العدوان ، والطرد بالقوة ، والجرائم البشعة التي أرتكبت في قبرص .

والآن يأتي من يقول لنا أنه نظراً لهذه الجرائم الدولية ، ولأن شعب قبرص - مائة ألف شخص قد نقلوا بالقوة وال الحديد والنار ، وطردوا من أراضيهم ، واستحضر من تركيا أشخاص آخرون ليحلوا محلهم - فان الموقف الآن قد تغير ، وان الأسد مكاريوس لم يعد يمثل قبرص لأن ٤٠ في المائة من أراضي قبرص واقعة تحت حكم الفرازة الذين أحضروا معهم اتراكا من تركيا ليغيروا الخريطة الديموغرافية لقبرص . انه في الحقيقة يطلب من الجمعية العامة أن تقر هذه الجريمة .

أعتقد أن هذا يكفي ، ولست في حاجة لأن أقول أكثر من ذلك ، سوى أن أقول أن صلفه هنا ، إنما يبين حقيقة الوضع في قبرص ، وموقف تركيا ازاء قبرص ، وازاء هيئة الأمم المتحدة . وازاء المجتمع المتحضر . انه يريد أن تسود شريعة الفاب في قبرص ، وأن ينقلها الى هنا ، لتكن شريعة للجمعية العامة .

انني لن أتحدث أكثر من ذلك في هذا الموضوع ، ولكننا سنناقشه هذه القضية بتفاصيل أوفى في مجال آخر ، وسنبين كيف يتصرف الاتراك ، وما اذا كان من الممكن أن تقبل هذه التصرفات وهذه الجرائم وأعمال العدوان هذه ، التي لا نظير لها بما يتربّع عليها من طرد السكان ، واحلال غيرهم مكانهم . انه لا يسعني الا أن أقول أنه يجب علينا أن نرجع الى الوراء عدة قرون في تاريخ الإنسانية ، حتى نجد مثلاً لهذا الوضع الغريب . ولهذا ، فان سلوك تركيا ما هو الا عودة الى البربرية .

السيد سلاوي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد الممثل الدائم

لأسبانيا أكد منذ لحظات انه اذا كانت اسبانيا قد تأخرت في منح الاستقلال للصحراء ، فان ذلك يعود الى ضرورة أن يصبح الرجل من المستوطنين . وهي اذا فعلت ذلك ، فإنه يقرر أن اسبانيا قد أخرت تصفية الاستعمار تأخيراً كبيراً . انني مغربي من الجنوب وأعلم تماماً ان تقرير اللجنة التي زارت المنطقة والمكونة من رجال أشراف ، يتمتعون بالنزاهة ، سيقول لنا كم من هؤلاء الرجال تحولوا الى مستوطنين .

والنقطة الثانية التي ذكرها المندوب الدائم لاسبانيا ، هي ان المغرب لم يتقدم بمطالبه الا بعد اكتشاف الفوسفات والمناجم في الصحراء . وأؤكد لكم أولاً ان مطالب المغرب تعود الى سنة ١٩٥٦ ، ثانياً - ان ثروة الصحراء تمثل احتياطياً يقرب من ٢١ الى ٣٢ بليون طن . وأود

أن أوضح للجمعية العامة أن احتياطي الفوسفات في المغرب هو ٥٠٥ مليون من الطنان، وبعبارة أخرى فإن احتياطي الصحراء لا يمثل إلا ٤ في المائة من الاحتياطي الجمالي للمغرب من الفوسفات . ولنلتزم بالجed ، فلما يطلب أن يطلب وحدة أراضيه ليس ترد احتياطيا يشكل ٤ في المائة فقط من احتياطيه الكامل . وأود أن أوضح أن طلبات المغرب تعود فعلا إلى اليوم الذي حصلنا فيه على الاستقلال في عام ١٩٥٦ .

أما بالنسبة للنقطة الثالثة ، وهي أن إسبانيا قد عرضت دائمًا أن تحل المشكلة بين الأطراف المعنية ، فاني أقول أن المغرب لم يرفض ذلك أبدا ، وإن الشروط غير الطبيعية التي فرضتها إسبانيا في كل محاولة من تلك المحاولات التي كانت تستهدف ان تقابل ، هي التي أدت إلى فشل كل هذه الجهود .

فإذا كانت إسبانيا على استعداد لمقابلتنا في ظروف طبيعية وموضوعية تتمشى وتاريخ تلك الأراضي ، فنحن على استعداد لاجراء تلك المقابلة .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالإنجليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أمارس

حقني في الرد على السفير روسيد س .

ان السفير روسيد س في كلمته المطيرة بالأكاذيب والادعاءات وبالاتهامات قد نسي تاريخين هامين في تاريخ قبرص ، هذان التاريخان لهما أهمية كبيرة فيما يتعلق بقوله إننا لم نعترف بالأسقف مكاريوس كرئيس لدولة قبرص .

ان السفير روسيد س يجب أن يتذكر يوم ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ ، التاريخ الذي يبيّن بدءً مأساة قبرص . وفي هذا اليوم أعطيت الاشارة لجنرال لانقاض على الجالية التركية ، والذي نتج عنه مقتل عدد لا يحصى من الأتراك ، وفرض على الجالية التركية أن تعيش في جو من الذل والرعب لمدة تزيد عن عشر سنوات . في ذلك اليوم ، فإن دستور قبرص المبني على المشاركة المتساوية لكلا الجاليتين قد انتهك والقى جانبًا ، واستغل حسب قوله كأداة للارهاب اليوناني ضد الجالية التركية .

والتاريخ الهام الثاني هو ١٥ تموز / يوليه ١٩٧٤ ، وسوف يذكّر السفير روسيد س ان رئيس الجالية التي يمثلها قد وصف الأحداث التي حدثت في هذا التاريخ ، كما يلي ، عندما تحدث

في ١٩ من شهر تموز/يوليه من العام الماضي أمام مجلس الأمن وقال :

”ان النظام العسكري اليوناني قد انتهك استقلال قبرص . وبدون ذرة من الاحترام . . . لا استقلال وسيادة جمهورية قبرص ، فان الطغمة العسكرية قد مدت عدم شرعيتها ” الى قبرص” (S/PV.1780.P.7)

...

”كان غزوا ، ذلك الذي انتهك استقلال وسيادة الجمهورية . . . ” (المرجع السابق ص ١٥-١٣)

...

” وطالما أن هناك ضباطاً يونانيين في قبرص ، فإن الغزو ما زال مستمراً ” (المرجع السابق ص ١٦) .

...

” . . . ان احداث قبرص لا تمثل موقفاً داخلياً لليونانيين في قبرص . لقد تأثر أيضاً أتراك قبرص . ان انقلاب الطغمة العسكرية هو غزو ، ولقد عانى شعب قبرص بأكمله أتراك ويونانيين من نتائجه ” (المرجع السابق ص ٢١) .

تلك هي نهاية الاقتباس لما أدلني به رئيس الادارة اليونانية في قبرص .

ان هذا الشرح حتى لما حدث في تموز/يوليه ١٩٧٤ . انه الغزو اليوناني هو الذي انتهك استقلال وسيادة قبرص ، وبقاء الجالية التركية . ان ما قامته به تركيا لم يكن الا عملاً تؤكده المعاهدات الدولية ، لانهاء التهديد الدائم لاستقلال وسيادة قبرص ، والخطر الذي يتهدى كل الجاليتين . ان تدخل تركيا كان مشرعوا ، وقانونياً ، وسديداً . واذا لم تتدخل تركيا ، لفقدت قبرص استقلالها بصورة نهائية ، ولحكم عليها بأن تعيش تحت الدكتاتورية التي يبغضها الجميع اليوم .

لذلك فمن الأفضل تجنب الجدل المسرحي ، مع تركيز جهودنا بطريقة واقعية لحل النزاع .

وبهذه الروح ، فإن وزير خارجية تركيا في بيانه في المناقشة العامة ذكر :

”ان الحكومة التركية تعتبر أن أى حل يجب أن يقوم على المبادئ والاعتبارات التالية :

أولاً : ان تتفاوض الطائفتان على قدم المساواة ، وعلى أساس قرار هيئة الأمم المتحدة ، وان أية محاولة للمساس بهذه المساواة ، أولىذر بذور الشك سوف تحول دون حدوث هذه المفاوضات .

ثانياً : ان المرحلة الأخيرة في النزاع القبرصي ، ترتب على الانقلاب العسكري الذي هدد استقلال الجزيرة ، وان أى حل قبل يجب أن يكون مبنياً على سيادة ووحدة أراضي قبرص ، ان دولة قبرص يجب ان تتمكن من اتباع سياسة عدم الانحياز التي تتماشى مع مصالح الطائفتين ، وتساهم في اقرار السلام والأمن في هذه المنطقة من البحر الأبيض المتوسط .

ثالثاً : ان دستور الجزيرة يجب أن ينص على اتحاد ثنائي ، يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية في الجزيرة والخدمات التي تحتاج إليها الطائفتان ، مع ضمان التعاون القائم على الأمن والثقة المتبادلة .

رابعاً : ان الطائفتين يجب ان تشتراكاً في الحكومة الاتحادية على قدم المساواة

(A/PV.2364, F72)

ان الجمعية العامة في حكمتها ، وكذلك مجلس الأمن ، دعياً الى التفاوض والتشاور بين الطائفتين ، وقد أبدت غالبية الوفود التي شاركت في المناقشة العامة ، نفس الرغبة .

ان الطائفة التركية أبدت استعدادها لاجراء مفاوضات بناءً . ومن الأفضل لممثلي القبارصة اليونانيين ان يبدوا نفس الرغبة في اجراء الحوار .

ولكن من الصعب ، الا نشك في قدرة رئيس الادارة اليونانية على تقديم مثل هذه المشاركة ، واز فرض على الاتراك ان يعيشوا في جو من القهر فانهم يستخلصون نتيجة حتمية ، ألا وهي أن رئيس الادارة اليونانية القبرصية لا يستطيع ان يساهم في حل مشكلة قبرص ، وانه لا يمكن الوصول الى تسوية طالما بقيت نفس العقلية قائمة .

وأما انه لا يستطيع التخلص من الأفكار المسبقة التي أبدتها ، فقد ظهر ذلك واضحًا في حد يث مع السيد لورنس ستيرن ، والذى نشر في صيف ١٩٧٥ في جريدة السياسة الخارجية ، عند ما قال :

”ان حقيقة اني لم اتمكن من الوصول الى اتفاق مع الطائفة التركية ، سمح باستمرار حياتي السياسية ” .

اذن ، هل يمكن ، لا طالة حياته السياسية ان يحاول منع استعادة السلام والاستقرار في هذه المنطقة ؟

ان السيد روسيد س تحدث عن العدوان ، بينما الادارة اليونانية القبرصية هي التي بدأت بالعدوان ضد الطائفة التركية سنة ١٩٦٣ . وفي سنة ١٩٦٢ فان رئيس قبرص حينئذ ، كان يشير طائفة ضد الأخرى في احاديث عامة غير معقولة اقتبس أحدها :

”طالما أن الطائفة التركية تنتهي الى الأمة التركية ، فان أهداف أبطال أيوكسا لا يمكن أن تتحقق ” .

لقد تحدث السيد روسيد س عن الاحتلال . ولقد كان الاسقف مكاريوس نفسه هو الذي دعا قوات الاحتلال اليونانية الى قبرص ، ورأس قبرص المحتلة بالقوات الاجنبية ، لمدة تزيد عن عقد ، وهذه القوات هي التي أطاحت بحكمته . وتحدث عن اللاجئين . وما يشير السخرية ، ان الشخص الذي يتبع سياسة فرضت على القبارصة الاتراك ان يعيشوا لا جئين في وطنهم لاث مرات عبر العقد الأخير ، يتكلم عن نكبة اللاجئين . انه يتحدث عن خطط الاتراك في تقسيم الجزيرة ، بينما هو نفسه أقسم بأن يسلم الجزيرة غير مقسمة الى اليونان .

ان كلا من الطائفتين القبرصيتين ، اليونانية والتركية ، قد عانت كثيرا لزمن طويلا ، ويجب وضع حد لهذه المأساة . ان مثل تلك النهاية لن تتحقق الا بتسوية تحفظ المصالح المتبادلة للطائفتين ، وتتضمن ، وتكلل المشاركة الحقيقة بينهما في حكم الجزيرة . فلنعدل عن الدعاية ، ولنبذل جهودا بناة لحل المشكلة .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : لقد سجل ممثل قبرص طلبه للكلام ممارسة لحق الرد ، وانني أدعو أولا ممثل المغربية السعودية ، الذي يطلب الحديث في نقطة نظام .

السيد البارودي (المغربية السعودية) (الكلمة بالإنجليزية) : أن هذه المبارأة في ممارسة حق الرد لا نهاية لها ، فان كل رد يستوجب رد آخر ، وعلى ما يبدو ، لـن تكون هناك نهاية لـذلك ، وقد تـأخـر الوقت . لـذلك أـطلب رفع الجلسـة فـورا .

الرئيس (الكلمة بالإنجليزية) : أطرح هذا الاقتراح على التصويت ووفق على الاقتراح بأغلبية ٤٠ صوتاً مقابل ٥ أصوات، وامتناع ٢ عن التصويت.

١٩ / ٣٠ الساعة عند الجلسة رفعت